المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

شخصيَّة ابن الضَّائع النَّحويَّة والصَّرفيَّة في كتاب المقاصد الشافية

ibn al-dhaya`s grammatical and morphological Personality into al-maqasid al-shafiyah

إعداد الطالب

أحمد عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ

الرقم الجامعي

(١٤٢٠٣٠١٠٠٨)

إشراف الدكتور

حسين ارشيد العظامات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في قسم اللغة العربية وآدابها
الفصل الدراسي الثاني
٢٠١٩/٢٠١٨م

تفويض

أنا أحمد عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٤/ ٩/ 2019م.

الإقرار

أنا الطالب: أحمد عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ الرقم الجامعي: 1420301008

التخصص: اللغة العربية وآدابها الكلية: الآداب والعلوم الإنسانية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: (شخصيَّة ابن الضَّائع النَّحويَّة والصَّرفيَّة في كتاب المقاصد الشافية)، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة، أو مستلّة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب، أو أبحاث، أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم، أو الاعتراض، أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: ٢٠١٩/٩/١٤م.

جامعة آل البيت

Al al-Bayt University

قرار لجنة المناقشة

شخصية ابن الضّائع النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية

ibn al-dhaya`s grammatical and morphological Personality into al-maqasid al-shafiyah

إعداد الطالب

أحمد عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ

الرقم الجامعي (1420301008)

إشراف الدكتور

حسين ارشيد العظامات

الدكتور: حسين ارشيد العظامات	مشرفاً ورئيساً	
الأستاذ الدكتور: زيد خليل القرالة	عضواً	
الدكتور: سعيد جبر أبو خضر	عضواً	
الأستاذ الدكتور: ناصر إبراهيم النعيمي	عضواً خارجياً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في قسم اللغة العربية وآدابها

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: 5/5/2019م.

الإهداء

- إلى مَنْ كلّله الله بالهيبة والوقار، إلى مَنْ أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو الله أن يمدّ في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار،

والدي الحبيب.

- إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي،

أمي الحبيبة.

- إلى أروع شيء في حياتي.. زوجتي.

- إلى أخواتي وإخواني الأعزاء.

- إلى ابنتي بيلسان، وابني ليث، وفقهما الله.

أحمد

الشكر والتقدير

في البدء أشكر الله تعالى وأحمده على نعمه التي لا تحصى، وفضائله التي لا تنقضي، على ما منَّ به عليَّ من كرمه وإحسانه، فله الحمد، وله الشكر من قبل ومن بعد.

وأتوجه بالشكر الجزيل لوالدي فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ -حفظه الله ورعاه- على حسن توجيهه لأبنائه في سبيل مواصلة دراستهم، ودعمه السخيّ، وتشجيعه المستمر لهذا الطريق المبارك في العلم والتعليم والتعلّم لنا ولغيرنا، فجزاه الله عنا وعن طلبة علمه خير الجزاء.

ويطيب لي أن أتقدم بشكري وعرفاني إلى بلدي الثاني (المملكة الأردنية الهاشمية) على حسن الضيافة، وكرم العطاء، كما أتقدم بجزيل شكري إلى جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية على قبولي في صرحها العلمي المبارك طالباً للماجستير في كلـــــية الآداب والعلوم والإنسانية بقـسم اللغة العربية وآدابها، والشكر موصول إلى أساتذتي الفضلاء، وإداريها الكرام، وطلبتها الأعزاء.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لمشرفي الأول الأستاذ الدكتور حسن الملخ على جهوده في مساعدتي في اختيار عنوان الرسالة، ومتابعته للخطة المقترحة، ودفاعه عن الطالب والمقترح في جلسات القسم، ومن ثم إشرافه على جزء منها، فله مني الشكر والتقدير، وله من الله الأجر والمثوبة على جهوده العلمية.

والشكر أجزله وأوفاه للخاتمة الحسنة المباركة مشرفي الثاني الأستاذ الدكتور حسين ارشيد العظامات الذي وافق مشكورًا على الإشراف على ما تبقى من هذه الرسالة، ومتابعته لها، وتوجيهاته السديدة في التعديلات الضرورية والإضافات المفيدة والمقترحات النافعة التي خرجت هذه الرسالة بالشكل الذي بين أيدي قرائها، فشكراً جزيلاً دكتوري الفاضل، وتشرف هذه الرسالة بحمل اسمكم عليها، فقد ساعدني كثيراً في تخطّي الصعوبات التي واجهتني واعترضت طريقي قبل المناقشة وبعدها.

وأشكر -أيضاً- كل من ساعدني ووجهني وأسدى إليَّ نصيحة في هذه الرسالة بدءاً من عنوانها وانتهاءً بطباعتها، والشكر لمن وفّر لي الكتب الورقية والإلكترونية التي أفدت منها في مصادر هذه الرسالة ومراجعها، والشكر لكل من دعا لي بالتوفيق والسداد والتيسير، ولكل من سأل عن مسيرتي في هذه الرسالة ومتابعة أخبارها أولاً بأول، فلهم كلهم وجميعهم اسماً اسماً أينما كانوا وحيثما حلّوا لهم مني التحية والسلام.

أخيرًا وليس آخرًا شكري وعرفاني إلى أساتذتي العلماء، وسادتي الأكارم، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على ثمين وقتهم، وحسن تقويمهم، ونصحهم، جزاهم الله تعالى عني خير الجزاء.

الفهرس

تفويض ..... ب

الإقرار ..... ج

قرار لجنة المناقشة ..... د

الإهداء ..... ه

الشكر والتقدير ..... و

الفهرس ..... ح

المُلَخَّص ..... ي

المقدمة ١

أهمية الدراسة: ٣

مشكلة الدراسة: ٣

أهداف الدراسة: ٤

فرضية الدراسة: ٤

الدراسات السابقة: ٤

الدراسات الموازية: ٧

منهجية الدراسة: ٧

هيكل الدراسة: ٧

التمهيد حياة ابن الضَّائع العلمية ١٣

توطئة: ١٤

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه: ١٥

مولده، ونشأته زماناً ومكاناً: ١٦

شيوخه في علوم اللغة العربية: ١٦

لاميذه: ١٧

علمه بالعربية: ١٨
مؤلفاته: ٢٠
وفاته ٢١
الفصل الأول موقف ابن الضَّائع من النحاة السابقين في كتاب المقاصد الشافية ٢٢
المبحث الأول موقف ابن الضَّائع من نحاة البصرة ٢٣
المبحث الثاني موقف ابن الضَّائع من نحاة الكوفة ٤٣
المبحث الثالث موقف ابن الضَّائع من نحاة بغداد ٥٠
المبحث الرابع موقف ابن الضَّائع من نحاة الأندلس ٦٠
الفصل الثاني موقف النحاة اللاحقين من ابن الضَّائع في كتاب: (المقاصد الشافية) ٧٠
توطئة الدرس النحوي بعد ابن الضَّائع ٧١
المبحث الأول موقف الأُبَدِيّ من ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية ٧٣
المبحث الثاني موقف ابن أَبي الرَّبيع من ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية ٧٥
المبحث الثالث موقف الشاطبيّ من ابن الضَّائع في كتابه: (المقاصد الشافية) ٧٧
الفصل الثالث اجتهادات ابن الضَّائع العلمية في كتاب: "المقاصد الشافية" ٧٩
المبحث الأول اجتهادات ابن الضَّائع في ضوء السماع والقياس ٨٠
المبحث الثاني اجتهادات ابن الضَّائع في ضوء العلة ٨٥
المبحث الثالث اجتهادات ابن الضَّائع في المسائل الصرفية ٨٨
الخاتمة ٩٥
التوصيات ٩٨
المصادر والمراجع ٩٩
ABSTRACT ١١٠

المُلَخَّص

شخصيَّة ابن الضَّائع النَّحويَّة والصَّرفيَّة في كتاب المقاصد الشافية

إعداد الطالب: أحمد عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ

إشراف: الدكتور حسين ارشيد العظامات

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بابن الضَّائع، ودراسة موقفه من النحاة السابقين، وموقف النحاة اللاحقين من آرائه في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، وقد تكوّنت من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، فأما المقدمة فقد ذكر الباحث فيها شيئاً عن النحو والنحاة في الأندلس، ثم خصص الكلام عن أهمية هذه الدراسة، وإشكاليتها، وأهدافها، وفرضيتها، والدراسات السابقة، والدراسات الموازية، ومنهجية الدراسة، وهيكل الدراسة، بعد ذلك جاء التمهيد المخصص عن حياة ابن الضَّائع، تناول فيه اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده، ونشأته زماناً ومكاناً، وشيوخه في علوم اللغة العربية، وتلامذته، وعلمه باللغة العربية، ومؤلفاته، ثم وفاته، وأما الفصل الأول منها فقد درست فيه موقف ابن الضَّائع من النحاة السابقين حسب مدارسهم النحوية: البصرية، والكوفية، والبغدادية، والأندلسية، والفصل الثاني موقف النحاة اللاحقين من آرائه، أما الثالث فقد تناول اجتهادات ابن الضَّائع العلمية، كل تلك الفصول الثلاثة حسب ما ورد في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حسب المقتضيات العلمية المنهجية للأفكار التي عرضها البحث.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، لعل أبرزها أن آراء ابن الضَّائع وصلت متأخرة للمشرق العربيّ، بدليل أنه بعد أكثر من مائة سنة في كتاب المقاصد الشافية لم نجد للمتأخرين مناقشات لآراء ابن الضَّائع سوى من ثلاثة أندلسيين، واحد منهم الشاطبيّ مؤلف الكتاب، والآخرَين ابن أبي الربيع والأُبَدِيّ، وهذا يدل على أن المشرق العربي سمع متأخراً بآراء ابن الضَّائع النَّحويَّة، والصَّرفيَّة، واللغويَّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلّم، وبعد:

فقد اشتهرت الأندلس بكثرة النحاة فيها، وكثرة إنتاجهم العلمي في النحو والصرف واللغة، فاشتهر منهم غير واحد مثل: ابن مضاء (ت٥٩٢ه عام اثنين وتسعين وخمسمائة)، والشلوبين (ت٦٤٥هـ عام خمسة وأربعين وستمائة)، وابن عصفور الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ عام تسعة وستين وستمائة)، وأبو حيان الغرناطيّ (ت٧٤٥هـ عام خمسة وأربعين وسبعمائة)، والشاطبيّ (ت٧٩٠هـ عام تسعين وسبعمائة).

وإن من بين أشهر الجهود النحوية الأندلسية التي ذاع صيتها شرقاً وغرباً الألفية في النحو والصرف المسماة بـ(الخلاصة الكافية)، أو (خلاصة الكافية) نظمت بألف بيت على بحر الرجز، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ عام اثنين وسبعين وستمائة)، فهي من أهم المتون العلمية التي ألفت في النحو العربيّ بأسلوب الشعر التعليمي المختصر المفيد، وهذه الألفية النَّحويَّة هي في الواقع اختصار لمنظومة شعريَّة أكبر للناظم نفسه، وهي (الكافية الشافية) التي تجاوزت (٢٧٥٧) بيتاً من الشعر.

وكان من أجل شروح هذه الألفية أو هذه الخلاصة الشافية، وأكبرها حجماً، وأكثرها قيمة، شرح العالم الغرناطيّ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، المسمى شرحه بـ(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)[1]، فهو جهد أندلسيّ آخر يضاف إلى مكتبة النحو الأندلسيَّة ومدرستها العربيَّة.

(١) طبع في عشرة مجلدات بتحقيق مجموعة من الأساتذة عن معهد البحوث العلمية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

وفي هذا الشرح (المقاصد الشافية) أورد الشاطبيّ آراءً كثيرةً لعلماء النحو، فيعد هذا الشرح موسوعة نحويَّة تعد من بين أفضل المصادر والمراجع العلمية، والكتب النفيسة القيمة، مع غزارة مادته العلمية، والمناقشات العميقة المنهجية، وهذا ما يميّزه عن الشروح الأخرى على الألفية مثل شرح ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ عام واحد وستين وسبعمائة)، وشرح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ عام تسعة وستين وسبعمائة)، وشرح أبي الحسن الأشمونيّ (ت٩٢٩هـ عام تسعة وعشرين وتسعمائة).

وعودة على الشرح الكبير للشاطبيّ في (المقاصد الشافية) فقد وردت فيه آراء كثيرة من أقوال النحاة وآرائهم على مستوى موافقاتهم، واعتراضاتهم، ومخالفاتهم، ومناقشاتهم، وترجيحاتهم، ومنهم أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيليّ النحويّ المعروف بابن الضَّائع (ت٦٨٠هـ عام ثمانين وستمائة)، والذي تعددت آراؤه، فوصلت إلى أكثر من مائة وأربعين رأياً نحوياً وصرفياً في كتاب المقاصد الشافية، فضلاً عن آرائه في فنون اللغة العربية وعلومها في الكتب الأخرى.

فابن الضَّائع في المقاصد الشافية للشاطبيّ لا يقل ذكراً عن نحاة كبار ومن شيوخ طبقات عدة في النحو وردت أسماؤهم وآراؤهم في هذا الكتاب، ومنهم يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ عام اثنين وثمانين ومائة)، وقطرب (ت٢٠٦هـ عام ستة ومائتين)، وهشام الضرير (ت٢٠٩هـ عام تسعة ومائتين)، وأبو عثمان المازنيّ (ت٢٤٩هـ عام تسعة وأربعين ومائتين)، وثعلب (ت٢٩١هـ عام واحد وتسعين ومائتين)، وأبي جعفر النحّاس (ت٣٠٧هـ عام سبعة وثلاثمائة)، وابن السرّاج (ت٣١٦هـ عام ستة عشر وثلاثمائة)، وابن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ عام ثمانية وعشرين وثلاثمائة)، وأبي القاسم الزجّاجيّ (ت٣٤٠هـ عام أربعين وثلاثمائة)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ عام ثمانية وعشرين وخمسمائة)، وابن معط (ت٦٢٨هـ عام ثمانية وعشرين وستمائة)، والشلوبين (ت٦٤٥هـ عام خمسة أربعين وستمائة)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ عام تسعة وستين وستمائة)، فهؤلاء النحاة الأعلام مع شهرتهم فهم أقل ذكراً من ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ.

وقد حظيت شخصية ابن الضَّائع النحوية والصرفية باهتمام بالغ وكبير من لدن الشاطبيّ في كتابه: المقاصد الشافية، وهذا ما ستثبته هذه الرسالة؛ حيث وجدت لابن الضَّائع حضوراً في كتاب الشاطبيّ، واهتماماً به يجعل من الباحث أن يرى أثر ذلك الحضور وسبب ذلك الاهتمام.

أهمية الدراسة:

إنَّ دراسة الشخصيات النحوية تعدُّ دراسة للنحو، وتاريخه، وتطوره، انطلاقاً من شخصية متميزة، لهذا تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

١. تحليل شخصية ابن الضَّائع النحوية على ضوء موقفه من آراء النحاة السابقين، وموقف النحاة اللاحقين منه.
٢. تجلية حياته العلمية في بيئة الأندلس النحوية التي تعد جزءاً مهماً من التاريخ النحوي العربي.
٣. دراسة آرائه العلمية بموضوعية في المسائل التي عرض لها.
٤. عدم وجود دراسات سابقة لعنوان موضوعي تحديداً، وهذا ما دفعني لاختياره بتوصية من أستاذي المشرف، فهناك دراسات نحوية عن ابن الضَّائع؛ ولكنها غير مقيدة بكتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ.

مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في وجود علاقة بين القبول والرفض لبعض آراء ابن الضَّائع؛ لأنه من الشخصيات الاجتهادية في النحو التي كانت تحاول الاجتهاد على المستوى الجواز النحوي والتعليلي.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بابن الضَّائع، ودراسة موقفه من النحاة السابقين، وموقف النحاة اللاحقين من آرائه في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ من خلال ما يأتي:

١. التعريف بابن الضَّائع بصفته شخصية مهمة في النحو العربيّ.
٢. دراسة موقف ابن الضَّائع من النحاة السابقين.
٣. دراسة موقف النحاة اللاحقين من آراء ابن الضَّائع.
٤. تحديد ملامح المدرسة النحوية التي ينتمي إليها ابن الضَّائع .

فرضية الدراسة:

تمثل شخصية ابن الضَّائع شخصية المجتهد في النحو العربيّ، ويتمتع برؤية خاصة للغة العربية، فقد أثارت هذه الشخصية النحاة بين موافق لآرائه ومعارض، فإلى أي مدى ثبتت آراء ابن الضَّائع بعد قرون من الممارسة التاريخية للنحاة بعده؟

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسات خاصة عن آراء ابن الضَّائع ولا سيما في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، الذي طبع مؤخراً باستثناء رسالة ماجستير بعنوان: (اعتراضات ابن الضَّائع النَّحويَّة في شرح الجُمَل على ابن عصفور) للباحث: جمعان بن بنيوس السياليّ، بإشراف: الأستاذ الدكتور عياد الثبيتيّ، عام ١٩٩٥م، في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهي تدرس الاعتراضات لا الموافقات عند ابن الضَّائع على النحاة السابقين، وتهمل موقف اللاحقين من آرائه، وهي محصورة بآراء أقل بكثير من تلك التي أوردها الشاطبيّ في المقاصد الشافية، ومع هذا فإن كلاماً يسيراً عابراً يمرّ عن ابن الضَّائع في الدراسات المؤرخة لنحو العرب عامة، والنحو الأندلسيّ خاصة.

أثناء مناقشة هذه الرسالة أرشدني أحد الدكاترة المناقشين -مشكوراً- إلى أن هناك رسالة ماجستير بعنوان: اختيارات أبي الحسن بن الضائع النَّحويَّة: جمعاً ودراسةً، للباحث: إبراهيم بن سليمان المطروديّ، نوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في المملكة العربية السعودية.

وبعد المناقشة حصلت عليها ووجدتها تختلف عن رسالتي، فمن باب اختصاصها النحويّ فقط، ورسالتي تناولت المسائل الصرفية واللغوية أيضاً، وتلك الاختيارات كانت تدور حول كتاب شرح الجُمَل لابن الضَّائع لما لم يرد إلا في هذا الكتاب، أو ما ورد في هذا الكتاب وغيره، أو ما ورد في غير هذا الكتاب، أما كتابي في رسالتي فكان حول المقاصد الشافية للشاطبيّ، فميدان البحثين مختلفان، أشارك الباحث في المنهج نعم من حيث الجمع والدراسة أعني التحليل، من توثيق الآراء وتخريج الشواهد النثرية والشعرية، ومناقشة الآراء الواردة في الرسالة، وبيان الراجح قدر الطاقة والاستطاعة والوسع، وفي الفصل الأخير من هذه الدراسة السابقة عُقِدَ مبحث لموقف ابن الضَّائع من النحويين واتجاهه النحويّ، بينما رسالتي خصصت لهذا الموضوع فصلين كاملين.

وتشترك رسالتي مع الدراسة السابقة في التمهيد عن حياة ابن الضَّائع، وهذا من متطلبات أي بحث علمي يكتب في هذا الموضوع، فهو تشابه شكلي في هيكل الدراسة وليس في المضمون، وإن تشابهت بعض المعلومات أو تكرر بعضها الآخر، وفيها توسعات مثل سرد جميع شيوخه في العلوم والمعارف التي تحصل عليها، بينما اقتصرت على ذكر شيوخه في علوم اللغة العربية، وكذا الحال في ذكر تلاميذه.

والدراسة السابقة زادت وكبر حجمها بمنهجية الدراسة التفصيلية للآراء وطريقة مناقشتها، واستعراض المسائل، وزادت -أيضاً- بالفهارس التفصيلية للآيات الكريمة، والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار النثرية، والأشعار، والأرجاز، والأعلام، والقبائل، والجماعات.

ولم أشترك مع مسائل هذه الدراسة السابقة إلا في مسألتين من مجموع (١٢٧) مسألة تناولها، ولم أستفد كثيرًا من المسألتين لأني سأخرج بذلك عن منهجية البحث، لأتحول إلى المنهج المقارن بين ابن الضَّائع في المقاصد الشافية وفي شرح الجُمَل، ولعلها فكرة بحثية ودراسية في المستقبل لي أو لغيري.

وهذه الدراسة السابقة التي اطلعت عليها متأخراً أرشدتني إلى دراسات سابقة أخرى، منها رسالة دكتوراه بعنوان: "ابن الضَّائع وأثره النحويّ مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزّجّاجيّ"، للباحث يحيى بن علوان البلدوايّ، في جامعة الأزهر، ١٤٠٦هـ، ورسالة أخرى بعنوان: "القسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة للزّجّاجيّ: شرح أبي الحسن علي بن محمد الإشبيليّ المعروف بابن الضَّائع"، وهي رسالة دكتوراه للباحث: نادي بن حسين بن عبد الجواد، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ.

وكلا الرسالتين السابقتين -أيضاً- وإن لم أطلع عليهما إلى الآن، ولكنهما تتحدثان عن ابن الضَّائع في كتاب نحويّ آخر.

الدراسات الموازية:

١. اعتراضات الشاطبيّ على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية جمعاً ودراسة، وهي رسالة ماجستير للباحث: حسان بن نور بن عبد القادر بتوا، في كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، سنة ١٤٣٥هـ.
٢. اعتراضات الشاطبيّ على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، وهي رسالة ماجستير للباحثة: أشواق سليمان عبد الرحمن البراهيم، في كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٣٦هـ.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حسب المقتضيات العلمية المنهجية للأفكار التي ستعرض لها الدراسة.

هيكل الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث في هذه الدراسة أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وعلى النحو الآتي:

التمهيد:

عن حياة ابن الضَّائع العلمية.

وقد جاء هذا التمهيد في سبعة مباحث، تناولت في المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وفي المبحث الثاني: مولده، ونشأته، زماناً ومكاناً، وفي المبحث الثالث: شيوخه في علوم اللغة العربية، وفي المبحث الرابع: تلاميذه، وفي المبحث الخامس: علمه بالعربية، وفي المبحث السادس: مؤلفاته، وفي المبحث السابع: وفاته.

فمن خلال هذه المباحث السبعة استطعت أن أرسم صورة ابن الضَّائع كما تصورتها من خلال وصفها، وذكرها، وتحدث عنها العلماء، والمؤرخون، والنحاة، واللغويون، والأدباء، والمؤلفون لكتب اللغة العربية، ونحوها، وصرفها، وعلومها، وكذلك كتب التاريخ العربيّ، وكتب الأدبي العربيّ -أيضاً-، وكتب البلدان، وكتب الأعلام، والوفيات، والأسماء، والكنى، وضبطها، كما أفدت كثيراً من المكتبة الأندلسية لما صلة شديدة ووثيقة بالشخصية التي أدرسها، وبالكتاب الذي هو ميدان البحث ذي الطابع والصبغة الأندلسية كما لا يخفى.

وقد جاء الفصل الأول متضمناً موقف ابن الضَّائع من النحاة السابقين في كتاب المقاصد الشافية، وقد تطلب أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: تناولت فيه موقفه من نحاة البصرة، وقد جعلت توطئة في التعريف بالمدرسة النحوية في البصرة، تناولت فيه التعريف بالبصرة، ومن ثم منهج مدرستها النحويّة، وأشهر أعلامها من النحاة، ثم ظهر لي من خلال البحث سبعة أعلام نحوية بصرية ناقش آراءهم ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، فتطلب لكل علم من الأعلام مطلب، لذا فمطالب هذا المبحث سبعة مرتبة حسب وفيات أصحابها، أولها: المطلب الأول: موقفه من آراء سيبويه، والمطلب الثاني: موقفه من آراء يونس بن حبيب، والمطلب الثالث: موقفه من آراء الأخفش، والمطلب الرابع: موقفه من آراء أبي حاتم السجستانيّ، والمطلب الخامس: موقفه من آراء المازنيّ،

والمطلب السادس: موقفه من آراء المبرد، والمطلب السابع: موقفه من آراء السيرافيّ، وفي كل مطلب أعرّف بالشخصية النحوية البصرية في الهامش بإيجاز شديد، ومن ثم أعرض موقف ابن الضَّائع من نحاة البصرة الذين سبقوه في الدرس النحوي، وأستعرض موافقته لهم أو اعتراضاته عليهم في المسائل التي ذكرها وتناولها الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية.

وأما المبحث الثاني فهو عن موقف ابن الضَّائع من نحاة الكوفة، وقد جعلت توطئة في التعريف بالمدرسة النحوية في الكوفة، تناولت فيه التعريف بالكوفة، ومن ثم منهج مدرستها النحوية، وأشهر أعلامها من النحاة، وتطلب هذا المطلب مطلبين، أولهما المطلب الأول: موقفه من آراء الكسائيّ، والآخر المطلب الثاني: موقفه من آراء الفرّاء، فالكسائيّ والفرّاء هما النحويان الكوفيان اللذان لابن الضَّائع موقف منهما ومن آرائهما النحوية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ.

ويكفي من الكوفة ذكر الكسائيّ والفرّاء؛ لأنهما كما ذكر الدكتور شوقي ضيف في كتابه: "المدارس النحوية" أن الكسائيّ قد استطاع هو وتلميذه الفرّاء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوابع خاصة من حيث الاتساع في الرواية، ومن حيث بسط القياس وقبضه، ومن حيث وضع بعض المصطلحات الجديدة، ومن حيث رسم العوامل والمعمولات. وتوسع الفرّاء خاصة في تخطئة بعض العرب، وإنكار بعض القراءات الشاذة، وكان ينفذ أحياناً إلى أحكام لا تسندها الشواهد والأمثلة، وهو يعد بحق إمام الكوفيين، فثعلب وغيره إنما كانوا شارحين لآرائه، ومفسرين.

وأما المبحث الثالث فعن موقف ابن الضَّائع من نحاة بغداد، وقد ظهر من النحاة البغداديين أربعة علماء أعلام في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ ضمن آراء ابن الضَّائع في هذا الكتاب، لذلك تناولت هذا المبحث في أربعة مطالب، سبقتها توطئة في التعريف بالمدرسة النحوية في بغداد، تناولت فيه التعريف ببغداد، ومن ثم منهج مدرستها النحوية، وأشهر أعلامها من النحاة، ثم المطلب الأول: موقفه من آراء ابن جنيّ، والمطلب الثاني: موقفه من آراء الفارسيّ، والمطلب الثالث: موقفه من آراء ابن قتيبة، والمطلب الرابع: موقفه من آراء الزمخشريّ.

وأما المبحث الرابع فعن موقف ابن الضَّائع من نحاة الأندلس، وقد أورد الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية ثلاثة علماء نحويين أندلسيين في مناقشاته النحوية التي ورد فيه رأي لصاحبي ابن الضَّائع، فكانت ثلاثة مطالب لهذا المبحث، سبقتها توطئة في التعريف بالمدرسة النحوية في الأندلس، تناولت فيه التعريف بالأندلس، ومن ثم منهج مدرستها النحوية، وأشهر أعلامها من النحاة، ثم المطلب الأول: موقفه من آراء ابن خروف، والمطلب الثاني: موقفه من آراء الشلوبين، والمطلب الثالث: موقفه من آراء ابن عصفور.

والفصل الثاني تضمن موقف النحاة اللاحقين من ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ.

وقد تطلب هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ لأنني وقفت على آراء ثلاثة نحاة جاؤوا بعد ابن الضَّائع أوردهم الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية ضمن الآراء التي توافق، أو تتفق، أو تخالف، أو تعارض مع آراء ابن الضَّائع في المسائل النحوية التي استعرضها هذا الكتاب، فبالتالي كانت هذه المطالب الثلاث هي مادة هذا الفصل، سبقتها توطئة عن الدرس النحوي بعد ابن الضَّائع، حاولت فيه أن أتساءل: لماذا لم يوافق أحد، أو يعارض، أو يناقش ابن الضَّائع بعده سوى نحاة الأندلس في كتاب المقاصد الشافية؟ فلم أرَ ذلك إلا مناقشات من الشاطبيّ نفسه صاحب الكتاب وابن أبي الربيع والأُبَدِيّ، فأين مناقشات نحاة المشارقة بعد ابن الضَّائع؟ ونحن نتحدث في كتاب بعد أكثر من مائة عام على وفاة ابن الضَّائع، فلم هذا التمهيد لمحاولة للإجابة عن هذا التساؤلات.

ثم المبحث الأول: موقف الشاطبيّ نفسه من ابن الضَّائع، فهو يعد واحداً من علماء النحو وأعلامهم، وكان لا يكتفي بإيراد آراء ابن الضَّائع؛ وإنما يعمل رأيه، ويذكر قوله تجاه تلك الآراء النحوية، فهو واحد من العلماء الذين جاؤوا بعد ابن الضَّائع، وهو الذي جمع لنا آراء ابن الضَّائع النحوية في كتابه الموسوعي الكبير: المقاصد الشافية، فكان الشاطبيّ متصدراً لمواقف النحاة اللاحقين من ابن الضَّائع في كتابه: المقاصد الشافية، والمبحث الثاني: موقف ابن أبي الربيع من ابن الضَّائع، والمبحث الثالث: موقف الأُبَدِيّ من ابن الضَّائع، وكل النحاة المتأخرين الذين ناقشوا وأسهموا في آرائهم عن ابن الضَّائع المذكورين في كتاب المقاصد الشافية هم أندلسيون، ومن المدرسة النحوية الأندلسية، وأعني بهم الشاطبيّ وابن أبي الربيع والأُبَدِيّ.

والفصل الثالث تضمن اجتهادات ابن الضَّائع العلمية.

وقد تطلب هذا الفصل الأخير من رسالتي أن أتناوله في ثلاثة مباحث، بحسب ما جمعته واطلعت عليه في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، فالمبحث الأول: اجتهاداته في ضوء السماع والقياس، وفيه ثلاث مسائل، الأولى: تعريف السماع والقياس لغةً واصطلاحاً وشروطاً، والثانية: السماع عند ابن الضَّائع كما في كتاب المقاصد الشافية، والثالثة: القياس عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية، وأما المبحث الثاني: فعن اجتهاداته في ضوء العلة، وقد تطلب تناوله في مسألتين: الأولى: تعريف العلة لغة واصطلاحاً، والمسألة الثانية: العلة عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية، وأما المبحث الثالث: ففي اجتهاداته في المسائل الصرفية، وقد تناولت أهم المسائل الصرفية التي تناولها الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية، والتي كان لابن الضَّائع موقف منها ورأي.
فتناولت مسألة جمع "أخت"، و"بنت"، والمسألة الثانية: بناء "اختير"، والمسألة الثالثة: بناء "فُعِلٍ" في الأسماء، والمسألة الرابعة: موضوع الوَقْف، فهذه المسائل الأربعة هي المادة العلمية للفصل الأخير.

ثم الخاتمة، والنتائج، والتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع.

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت فيما اخترت، وفيما درست، وفيما كتبت، وفيما عرضت، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله وتأييده، وما كان فيه غير ذلك فمن نفسي، وما زال في الأمر متسع للتعديل والتصويب والتحسين والتطوير قبل أن تخرج هذه الرسالة، وتنشر من خلال آراء الأستاذ المشرف أولاً، ومن ثم آراء السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذي سيهدون إليَّ عيوبي، وكلي صدر رحب لتقبلّها واستدراكها، فلهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير سلفاً، وأنتظر من القراء التوجيهات والملاحظات، ليظهروا ما في رسالتي من نقص فأستدركه، وعيب فأصلحه.

والختام مسك بدعائي وابتهالي إلى الله العظيم المتعالي أن يتغمد علماء الأمة برحمته ومغفرته، وأن يوصل ثواب هذا العلم النافع لكل عَلَمٍ من الأعلام المذكورين في رسالتي خاصة وغيرهم عامة، فهو الغني عن ذكر أسمائهم وهو العليم بمواضع قبورهم، وأن يحفظ علماء الأمة المعاصرين، وطلبة علمهم ويبارك في جهودهم العلمية لما فيه خير للأمة جمعاء، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وإنه نعم المولى ونعم النصير.

التمـهيد

حياة ابن الضَّائع العلمية

- توطئة.
- اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.
- مولده، ونشأته زماناً ومكاناً.
- شيوخه في علوم اللغة العربية.
- تلاميذه.
- علمه بالعربية.
- مؤلفاته.
- وفاته.

توطئة:

لم تحظ حياة ابن الضَّائع العلمية بتراجم مستفيضة تتناسب ومكانته العلمية في المكتبة العربية، وكل من يكتب عن حياة ابن الضَّائع في العصر الحديث فهو مسبوق بجهد الدكتور يحيى علوان حسونة البدراويّ[1]، والدكتور نادي حسين عبد الجواد[2]، اللذين حققا شرح الجُمَل الكبير للزجاجيّ (ت٣٤٠هـ أربعين وثلاثمائة) الذي شرحه ابن الضَّائع.

كما خصص الباحث جمعان بن بنيوس بن رجا السياليّ في رسالته ترجمة لابن الضَّائع بعنوان: "اعتراضات ابن الضَّائع النَّحويَّة في شرح الجمل على ابن عصفور"[3].

ولكن مما لا بد منه في البحث العلمي في مثل هكذا دراسات عليا أن أخصص صفحات معدودة عن ابن الضَّائع، وأن أحاول أن آتي بعرض جديد في هذه التوطئة، على الأقل أن يأخذ القارئ والباحث فكرة عن هذه الشخصية العلمية في التراث العربيّ، وهي فرصة بحثية أحقق فيها مشاركة بحثية مع الباحثين الذين تناولوا شخصية ابن الضَّائع قديماً وحديثاً، مع إضافة مزيد من المصادر والمراجع التي لم يوثق منها الباحثون السابقون.

---

(١) حقق القسم الأول من شرح ابن الضَّائع لشرح الجُمَل الكبير للزجاجيّ، من أول الكتاب حتى باب الإغراء، ونال به درجة الدكتوراه بعنوان: **"ابن الضَّائع الإشبيليّ وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجُمَل الزجاجيّ"** في جامعة الأزهر ١٩٨٦م.

(٢) حقق القسم الثاني من شرح ابن الضَّائع لشرح الجُمَل الكبير للزجاجيّ، من باب الحكاية حتى نهاية الكتاب، ونال به درجة الدكتوراه بعنوان: **"القسم الثاني من شرح الجُمَل الكبير للزجاجيّ: شرح أبي الحسن علي بن محمد الإشبيليّ المعروف بابن الضَّائع -تحقيق ودراسة-"** في جامعة الأزهر ١٩٨٨م.

(٣) رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

عليٌّ بن محمد بن عليّ[١] بن يوسُفَ الكُتَاميُّ[٢]، الإشبيليُّ[٣]، أبو الحَسَن، ابنُ الضَّائع[٤]، وقد ضبط لقبه الذي عرف به "ابن الضَّائع" بضادٍ معجَمة[٥]، وضبط "ابن الضَّائع" بالضاد المعجمة والعين المهملة[٦]، وضبط بعبارة بعضهم: بمعجمة ثم مهملة[٧]، وكل هذه الاحترازات حتى لا يختلط بـ"ابن الصائغ"، فابن الصائغ من علماء الشام، وهو لغوي أيضاً، (ت٧٢٠هـ عشرين وسبعمائة).

(١) ينظر: المراكشيّ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاريّ الأوسيّ (ت٧٠٣هـ)، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م: ٣١٣/٣، السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان/صيدا: ٣٧٩/٢.

(٢) الكُتَاميّ: نسبة إلى كُتَامة، وهي قبيلة من البربر ببلاد المغرب، ينظر: ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ الجزريّ (ت٦٣٠هـ)، **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر، بيروت: ٨٣/٣.

(٣) الإشبيليّ: نسبة إلى إشبيلية المدينة الأندلسية الكبيرة، ينظر: الحمويّ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ (ت٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م: ١٩٥/١.

(٤) ينظر: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ٣١٣/٣.

(٥) ينظر: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ٣١٣/٣، وينظر: الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء** (الجزء المفقود وهو تمام السير)، قدم له الدكتور سيد حسين العفانيّ، حققه وخرج أحاديثه: خيري سعيد، المكتبة التوفيقة، القاهرة-مصر: ٢٧٦/١٧.

(٦) ينظر: اليمنيّ، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣هـ)، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م: صـ٢٣٥، الفيروزآباديّ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م: صـ٢١٨.

(٧) ينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعيّ (ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك**، ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م: ١٨١/٢، الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ، زين الدين المصريّ (ت٩٠٥هـ)، **شرح الأزهرية**، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة: صـ٤.

مولده، ونشأته زماناً ومكاناً:

وُلد بإشبيلِيَة سنة أربع عشْرةَ وستمائة للهجرة (٦١٤هـ)[١]، واستوطَنَ غَرْناطة، حتى صار عالمها، فإن قيل عالم غرناطة لم يطلق شهرة إلا على ابن الضَّائع[٢]، وقد رسم بعض أهل التراجم ملامحه الخُلقية والخَلقية، فقالوا عنه: ((وكان حسن الأخلاق، طوالاً، جاحظ العينين، يخضّب بالحنّاء))[٣].

شيوخه في علوم اللغة العربية:

لم يعلم الباحث من شيوخ ابن الضَّائع في علوم اللغة العربية سوى اثنين من علماء عصره، ومنشأه، هما:

١- **أبو زكريّا بن ذي النُّون:**

يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيليّ النّحويّ أبو زكريّا (ت٦٣٠هـ ثلاثين وستمائة)، وكان من جلة الأسانيد النبهاء، ومن أهل الفضل والدّين[٤].

٢- **أبو عليّ ابن الشَّلَوبين:**

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو علي الإشبيليّ الأزديّ المعروف بالشلوبين (ت٦٤٥هـ خمس وأربعين وستمائة)، إمام عصره في العربية[٥]، وله من التصانيف شرحان على الجزولية، وتعليق على كتاب سيبويه، والتوطئة.

ولم تحدثنا المصادر عن تلقيه للعلم، والدرس العربي على وجه التحديد، سوى ما يذكر من أن ابن الضَّائع لازم الشلوبين طويلاً، وفاق أصحابه بأسرهم[٦].

---

(١) ينظر: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ٣١٣/٣.

(٢) ينظر: ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين (ت٨٤٢هـ)، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م: ٣٩٦/٥، العسقلانيّ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان: ٨٢٧/٣.

(٣) ينظر: **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: صـ٢١٨.

(٤) ينظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: ٣٣٢/٢.

(٥) ينظر: **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: ١٦٢-١٦٣، **بغية الوعاة**: ٢٢٤/٢.

(٦) ينظر: ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلمانيّ اللوشيّ الأصل، الغرناطيّ الأندلسيّ (ت٧٧٦هـ)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ: ٩٥/٤، وينظر: البعلبكيّ، منير، **معجم أعلام المورد**: موسوعة تراجم لأبرز أعلام الشرق والغرب قديماً وحديثاً، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م: صـ٢٩.

لاميذه:

رَوى عنهُ طائفةٌ من أهل غَرْناطة[١]، وذكروا أن له تلامذة ومريدين[٢]، وسأقتصر على ذكر من اشتهروا من علماء اللغة العربية، على ما يأتي:

١- **أبو جعفر بن الزبير:**

أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم الثقفيّ، من تلامذته (ت٧٠٨هـ ثمانية وسبعمائة) في غرناطة، من كبار المحدّثين والمقرئين والقضاة، وقال عنه: لازمته، وأخذت عليه كتاب سيبويه في عدة سنين، وأكثر كتاب الإيضاح، وجمل الزجّاجي، إلى غير ذلك، وجميع التلقيحات للسّهروورديّ، وطائفة كبيرة من إرشاد أبي المعالي، ومن كتاب الأربعين لابن الخطيب، وغير ذلك[٣].

٢- **ابن الفخَّار الأركشيّ**

محمد بن علي ابن الفخَّار الجذاميّ، الخولانيّ أبو عبد الله، يعرف بابن الفخّار وبالإلبيريّ، (ت٧٥٤هـ أربع وخمسين وسبعمائة)[٤]، الذي وصفه لسان الدين ابن الخطيب بأنه سيبويه عصره، له شرح الجمل للزجاجيّ[٥].

٣- **أبو حيان الأندلسيّ**

محمد بن يوسف بن علي أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين الغرناطيّ (ت٧٤٥هـ خمس وأربعين وسبعمائة)، شيخ العربية والنحو والقراءات، ومن آثاره: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والبحر المحيط، وغيرها[٦].

---

(١) ينظر: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ٣١٣/٣.
(٢) ينظر: **سير أعلام النبلاء** (الجزء المفقود وهو تمام السير): ٢٧٦/١٧.
(٣) ينظر: **الإحاطة في أخبار غرناطة**: ٩٥/٤.
(٤) ينظر: **بغية الوعاة**: ١٨٧/١.
(٥) ينظر: **الإحاطة في أخبار غرناطة**: ٩٥/٤، ابن الفخّار، أبو عبد الله محمد بن علي (ت٧٥٤هـ)، **شرح الجمل**، تحقيق: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٤هـ.
(٦) ينظر: **بغية الوعاة**: ١٨٠/١.

علمه بالعربية:

وصفت المصادر ابن الضَّائع بأنه كان نَحْويًّا ماهرًا[١]، وأنه عالم بالعربية[٢]، ويبدو أنه وصل مرتبة "الأستاذ"[٣] في النحو بحسب ما ذكرته المصادر، ووصف بأنه: نحوي الأندلس[٤]، فقد كان من أوعية العلم[٥]، وكان إماماً في العربية[٦]، مثل ابن عصفور (ت٦٦٩هـ تسعة وستين وستمائة)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ اثنتان وسبعون وستمائة)، وابن الربيع (ت٦٨٨هـ ثمانية وثمانون وستمائة) شيخ سبتة[٧]، فقد انتهت رئاسة النحو إليه في عصره[٨].

وقد أثنى العلماء عليه شعرا ونثراً، فمما قيل في مدحه نظماً، ما جاء في مدح ابن الأزرق له[٩]:

بضائعك ابن الضَّائع النّدب قد أتت*بحَظٍّ من التَّحقيق والعلم موفور**

فطرت عقاباً كاسراً أو ما ترى*مطارك قدْ أعيا جَناح ابن عصفور**

أما النثر فقد سرد معاصروه من تلامذته وغيرهم الكلام الحسن في فضله وفضائله، فقالوا عنه: ((بلغ الغاية في الفنّ النحوي، وفاق أصحاب الأستاذ أبي علي -الشلوبين- بأسرهم، وله في مشكلات الكتاب العجائب، وقرأ ببلده -أيضاً- علم الكلام، وأصول الفقه، وكان متقدماً في هذه العلوم الثلاثة، متصرِّفا فيها. وأما فنّ العربية، وعلم الكلام، فلم يكن في وقته من يقاربه في هذين العلمين، وأما فهمه وتصرفه في كتاب سيبويه، فما أراه يسبقه في ذلك أحد.

---

(١) ينظر: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ٣١٣/٣.

(٢) ينظر: الزركليّ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقيّ (ت١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م: ٣٣٣/٤، وترتيب الأعلام على الأعوام، رتبه وعلق عليه: زهير ظاظا، دار الأرقم، ٢٠٠٦م: ٤٣٧/١.

(٣) ينظر: الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام التدمريّ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م: ٣٥٨/٥٠، **سير أعلام النبلاء** (الجزء المفقود وهو تمام السير): ٢٧٦/١٧، أبو البقاء، خالد بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد البلويّ (ت بعد ٧٦٧هـ)، **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق**: صـ١٢١.

(٤) ينظر: **سير أعلام النبلاء** (الجزء المفقود وهو تمام السير): ٢٧٦/١٧.

(٥) ينظر: السياليّ، جمعان بن بنيوس بن رجا، **اعتراضات ابن الضَّائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور**، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: صـ٤٥.

(٦) ينظر: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: صـ٢٣٥.

(٧) ينظر: **سير أعلام النبلاء** (الجزء المفقود وهو تمام السير): ٢٧٦/١٧.

(٨) ينظر: الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م: صـ١٧٨.

(٩) ينظر: التلمسانيّ، شهاب الدين أحمد بن محمد المقريّ (ت١٠٤١هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م: ٧٠١/٢.

وله إملاء على طائفة كبيرة من إيضاح الفارسيّ، وكان له اعتناء كبير بكلام الفارسيّ على الجمل، وبحسب ذلك استقضى اعتراضات أبي الحسين بن الطراوة على أبي علي بالردّ، واستوفى ما وقع له في ذلك حتى لم يبق ببلده شيئاً على طريقة من الإنصاف، وجليل الهدى لم يسبق إليهما، وكما فعل في رد أبي محمد بن السيد على أبي القاسم الزجّاجيّ. وكذا فعل في اعتراضات بن الطراوة وغيره على كتاب سيبويه. وكان بالجملة إماماً في هذا كله لا يجارى، وأما اختيارات أبي الحسين بن عصفور في مقرّبه وغيره من تعاليقه، وما قيّد في ذلك، فردّ عليه معظمها أو أكثرها. ولم نلق بالأندلس والعدوة[1]، ولا سمعنا بأنبه منه ممن وقفنا على كلامه، أو شاهدناه، ولا رأينا مختلفاً عليه من أهل بلده من أترابه، ومن فوقهم، وكان إذا أخذ في فن أتى بعجائب))[2].

(١) ينظر: في أيام الأندلس كانت منطقة جبالة تسمى العدوة السفلية، وتمسى الأندلس العدوة العليا.

(٢) ينظر: **صلة الصلة**، ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفيّ العاصميّ الغرناطيّ (ت٧٠٨هـ)، ضبط نصّه وعلّق عليه: جلال الأسيوطيّ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: ٢/-٢٥٥، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: ٧٠١/٢.

مؤلفاته:

احتفظت لنا فهارس الكتب والمكتبات بعناوين مهمة في الدرس النحويّ والعوم اللغوية التي ألفها صاحبنا ابن الضَّائع، وفيما يأتي قائمة بأسماء هذه الكتب:

١- شرح الجُمَل للزجاجيّ، وهو من أفضل شروح الجُمَل[١]، وهو من باب النداء إلى آخر الكتاب[٢]، وهو الكتاب الوحيد الموجود بين أيدينا، وقد حققه باحثان في رسالتي دكتوراه في جامعة الأزهر، كما مرَّ معنا في الدراسات السابقة.

٢- شرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافيّ وابن خَرُّوف[٣].

٣- تعليق على كتاب سيبويه[٤]، ولعلّه الكتاب السابق نفسه.

٤- إملاء على "الإيضاح" للفارسيّ[٥].

٥- رد اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه[٦].

٦- رد على اعتراضات ابن السيد البطليوسيّ على الزجاجيّ[٧].

٧- نقود على ابن عصفور في مقرَّبِهِ[٨].

٨- اختصار شرح الإرشاد لأبي المعالي بن المرأة[٩].

٩- شرح التنقيحات للسّهروردي[١٠].

---

(١) ينظر: **اعتراضات ابن الضَّائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور**: صـ٤٥.

(٢) ينظر: **إشارة التعيين**: ٢٣٥، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: صـ٢١٨.

(٣) ينظر: **معجم أعلام المورد**: ٢٩، **الأعلام**: ٣٣٣/٤، كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (ت١٤٠٨هـ)، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٢٤/٧.

(٤) ينظر: **إشارة التعيين**: صـ٢٣٥.

(٥) ينظر: **اعتراضات ابن الضَّائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور**: صـ٤٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٨) ينظر: **إشارة التعيين**: صـ٢٣٥.

(٩) ينظر: **اعتراضات ابن الضَّائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور**: صـ٤٥.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه.

وفاته

توفّي بغَرْناطة، في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر[١] سنة ثمانينَ وستمائة للهجرة (٦٨٠هـ)[٢] الموافق: (١٢٨١م)[٣]، فعاش نحو سبعين سنة[٤].

(١) ينظر: **بغية الوعاة**: ٢٠٤/٢، **معجم المؤلفين**: ٢٢٤/٧.
(٢) ينظر: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ٣١٣/٣، **توضيح المشتبه**: ٣٩٦/٥، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: ٨٢٧/٣، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: صـ٢١٨.
(٣) ينظر: **الأعلام**: ٣٣٣/٤.
(٤) ينظر: المصدر نفسه.

الفصل الأول

موقف ابن الضَّائع

من النحاة السابقين في كتاب المقاصد الشافية

المبحث الأول: موقف ابن الضَّائع من نحاة البصرة

المبحث الثاني: موقف ابن الضَّائع من نحاة الكوفة

المبحث الثالث: موقف ابن الضَّائع من نحاة بغداد

المبحث الرابع: موقف ابن الضَّائع من نحاة الأندلس

المبحث الأول

موقف ابن الضَّائع من نحاة البصرة

توطئة: في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في البصرة

المطلب الأول: موقف ابن الضَّائع من آراء سيبويه.

المطلب الثاني: موقف ابن الضَّائع من آراء يونس بن حبيب.

المطلب الثالث: موقف ابن الضَّائع من آراء الأخفش.

المطلب الرابع: موقف ابن الضَّائع من آراء أبي حاتم السجستانيّ.

المطلب الخامس: موقف ابن الضَّائع من آراء المازنيّ.

المطلب السادس: موقف ابن الضَّائع من آراء المبرد.

المطلب السابع: موقف ابن الضَّائع من آراء السيرافيّ.

توطئة

في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في البصرة

البَصْرَةُ:

وهما بصرتان: العظمى بالعراق وأخرى بالمغرب، وأنا هنا أعني بها البصرة العظمى التي بالعراق، وأما البصرتان: فالبصرة والكوفة، قال ابن الأنباريّ: البصرة في كلام العرب الأرض الغليظة[١].

كان لموقع البصرة الجغرافي الأثر البارز في سبقها للاشتغال بالنحو، فالبصرة تقع على طرف البادية مما يلي العراق، فهي أقرب مدن العراق إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار، فعلى مقربة منها بوادي نجد غرباً، والبحرين جنوباً، والأعراب يفدون إليها منهما، ومن داخل البصرة، وليست كذلك الكوفة وبغداد، فمكّن هذا أهل البصرة أن يأخذوا عن العرب دون أن يتكلّفوا مشاق السفر[٢].

وقد ذكر سعيد الأفغانيّ أنَّ لموقع البصرة على سيف البادية، ووجود سوق المربد فيها أثره في فصاحة أهل البصرة، وسلامة لغتهم[٣]، ومنهج المدرسة البصرية كان من أوثق المناهج اللغوية؛ لأنه اعتمد على السماع، ويتضح منهج البصريين في الأخذ عن قبائل العرب الفصيحة الخالصة البداوة، الذين لم يختلطوا بالعجم، أو لم يجاوروهم، أو لم يتأثروا بهم، ولذلك يقول الرياشيّ: ((نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ[٤]، وأكلة الشواريز[٥]))[٦].

---

١ ينظر: **معجم البلدان**: ٤٣٠/١.

٢ ينظر: السامرائيّ، إبراهيم عبود، **المفيد في المدارس النحوية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م: صـ٣١.

٣ ينظر: الأفغانيّ، سعيد، **من تاريخ النحو**، دار الفكر، د. ت: صـ٦٤-٦٥.

٤ الكواميخ: هو أُدُم يؤكل لتشهّي الطعام، ينظر: ابن منظور، جمال الدين أوب الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر: ٢١١/١٥.

٥ الشوازير: هو اللبن الرائب، ينظر: **لسان العرب**: ٣٢٠/١٥.

٦ ينظر: السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٨٦٣هـ)، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم**، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م: صـ٩٩.

ومما يدل على موثوقية النص البصري ما روي أن الأصمعيّ قال: قلت للطرماح: أين نشأت؟ قال: ((بالسواد، والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيّن في دواوينهم))[1].

وقد عقد الأستاذ الدكتور شوقي ضيف فصلاً في كتابه المدارس النحوية بعنوان: "البصرة واضعة النحو"، وقال: ((وعلى هذه الشاكلة شادت البصرة صرح النحو، ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، بقراءات الذكر الحكيم، ورواية الشعر والأخبار، وقلما نظرت في قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة؛ إذ كانوا يتتلمذون لهم، ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم. وكان القدماء يعرفون ذلك معرفة دقيقة، فنصوا عليه بعبارات مختلفة، من ذلك قول ابن سلاّم: "وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"، ويصرّح ابن النديم في هذا المجال تصريحاً أكثر وضوحاً إذ يقول في حديثه عن نحاة الكوفة والبصرة: ((إنما قدمنا البصريين أولاً؛ لأن علم العربية عنهم أخذ))[2].

ويعد واضعو النحو العربي ومؤسسوه من أعلام وأعيان البصرة قبل أن تنتهج النحو منهجًا، ومن أشهرهم أبو الأسود الدؤليّ ظالم بن عمرو بن سليمان (ت٦٩هـ)، ونصر بن عاصم الليثيّ (ت٨٩هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧ه)، وعيسى بن عمر الثقفيّ (ت١٤٩ه)، وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، وعمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١١هـ)، أبو علي محمد بن المستنير قطرب (ت٢٠٦هـ)، وأبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ المبرد (ت٢٨٥هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج (ت٣١١هـ)، وأبو بكر محمد بن السري ابن السرّاج (ت٣١٦هـ).

---

١ ينظر: أبو الطيب اللغويّ عبد الواحد بن علي (ت٣٥١هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه: صـ٨٨.

٢ ينظر: ضيف، شوقي (ت١٤٢٦هـ)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، د. ت: صـ٢٠.

المطلب الأول

موقف ابن الضَّائع من آراء سيبويه[1]

وافق ابن الضَّائع سيبويه[2] وغيره[3]، في مسألة جواز الرفع حملاً على الموضع في نعت المنصوب، فيقال: (لا غلامَ رجلٍ عاقلٌ عندي)، فـ(عاقل) يجوز فيه الرفع والنصب، فيقال: (عاقلٌ)، و(عاقلاً)؛ وحجتهم أن المنصوب بـ(لا) كالمجرور بـ(مِنْ)[4].

فهذه المسألة يجوز فيها الوجهان نحوياً في نعت المنصوب في باب (لا) النافية للجنس، فيجوز الرفع، ويجوز النصب، هذا إذا علمنا بأن ابن عصفور[5] جزم بأن نعت المنصوب لا يكون إلا نصباً، وبذلك خالف سيبويه وجمهور المحققين النحويين من المتقدمين والمتأخرين.

كما حاول ابن الضَّائع أن يشرح، ويعلّل كلام سيبويه، ويبدو أن شروحاته وتعليلاته قد أعجبت النحاة كثيراً، فهذا الإمام الشاطبيّ يعلّق في موضع قائلاً: "ولابن الضَّائع تعليل هو روح كلام سيبويه فتأمله"[6]، ومن تعليقات ابن الضَّائع على سيبويه ما قاله:

---

١ سِيبَوَيْه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى "كتاب سيبويه" في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، توفي في الأهواز وقيل في شيراز سنة (١٨٠هـ).
ينظر ترجمته في: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكيّ الإربليّ (ت٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت: ٣٨٥/١، الزبيديّ، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسيّ الإشبيليّ (ت٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين** (سلسلة ذخائر العرب: ٥٠)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف: صـ٦٦-٧٤.

٢ ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ٢٩١/٢-٢٩٣.

٣ كالسيرافيّ، وابن خروف، والشلوبين وتلامذته، وسواهم عدا ابن عصفور.

٤ ينظر: الشاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٤٣٤/٢.

٥ ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، **شرح الجمل الزجاجيّ**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق-بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م: ٢٨٠/٢.

٦ **المقاصد الشافية**: ٢٠/٢.

"ويظهر من سيبويه أنه يمكن أن يكون المستثنى منه بدلاً من المستثنى"[١]، ثم ذكر ابن الضَّائع أن مَنْ علَّل بغير ذلك لم يفهم عن سيبويه[٢]، وهذا كله في مسألة وقوع البدل في الاستثناء موقع المستثنى منه، كما يقال: (مررتُ برجلٍ زيدٍ)، و(ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)، فالجر في المثال الأول، والرفع في المثال الثاني، كلاهما على الإتباع؛ لأن معنى (إلا زيدٌ) يعني: (غير زيد)، و(غير زيد) هو مدلول (أحد) في المثال الثاني، فهو من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة[٣].

وهذه المسألة تعود إلى باب ما يقدم فيه المستثنى قال سيبويه: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثلِهِ أحدٍ"[٤]، فجعلوه بدلاً، وفسَّر ابن الضَّائع كلام سيبويه بأنه هو الأصل، فقال: "الأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه، فحدُّهُ إذن أن يكون بدلاً لا مُبدلاً منه؛ لأن البدل ثان عن المبدل منه"[٥].

ومما وافق فيه ابن الضَّائع سيبويه في تعليلاته النحوية في مسألة تقدير الفعل مع الكون ماضياً مع (ما)، ومضارعاً مع (كيف)، في قولهم: (كيف تكونُ وقصعةٌ من ثريد؟)، و(ما كنتَ وزيداً؟)، فإنما قدَّر سيبويه مع (ما) الماضي، ومع (كيف) المضارع المستقبل؛ لكثرة ذلك في الكلام[٦]، وقال ابن الضَّائع: "يكفي في تخصيص سيبويه أنه الأكثر"[٧]، ومعيار الكثرة كان حاضراً في انتصار ابن الضَّائع لآراء سيبويه في أكثر من موضع في كتاب المقاصد الشافية[٨].

وكما هو معلوم أن العرب تخفّف من كلامها كثيراً إذا كثر استعماله، فالشيء إذا وقع في موضع جاز حذفه تخفيفاً، وصار كأنه منطوق به[٩].

---

١ المصدر نفسه: ٣٦٩/٣.
٢ ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٩/٣.
٣ ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٩/٣.
٤ **الكتاب**: ٣٣٧/٢.
٥ **المقاصد الشافية**: ٣٦٨/٣.
٦ ينظر: **الكتاب**: ٣٠٣/١.
٧ **المقاصد الشافية**: ٣٣٦/٣.
٨ ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٠/٨.
٩ ينظر: النحاس، مصطفى، **من قضايا اللغة**، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: صـ٣٠٥.

وكان حرص ابن الضَّائع على نسبة آراء سيبويه وإسناد أقواله إليه، وجعل كلامه شاملاً لآراء المدرسة البصرية، فمن ذلك اختلاف النحاة في أفعل التفضيل، هل إضافته محضة أم غير محضة؟ فالجمهور على أن إضافته محضة بإطلاق، فقال ابن الضَّائع معقِّبا: "وهذا مذهب البصريين، وظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: لو قلتَ: (هذا زيدٌ أسْوَدَ الناس) لم يجز؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة"[١]، قال سيبويه: "واعلم أنَّ ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة"[٢].

ومن متابعات ابن الضَّائع لسيبويه أنه كان يناصر ما ذهب إليه، فمثلاً عندما رجَّح سيبويه مذهب يونس بأن النداء موضع حذف، فيحذف فيه ما لا يحذف في غيره، كالترخيم والتنوين وياء المتكلم، فقال ابن الضَّائع: "الصحيح قول يونس"[٣]، لأن قول يونس قد رجَّحه سيبويه كما رأينا.

فعبارة ابن الضَّائع مع أقوال سيبويه هي فهمه لظاهر كلامه، فما ظهر من كلام سيبويه كان يأخذ به ابن الضَّائع، ويوافقه، ويعلّل به، وهذا ما كان ينقل عنه الشاطبيّ في المقاصد الشافية بالعبارات الظاهرية في مواضع متعددة[٤]، كما اعتمد ابن الضَّائع أحكاماً موافقة لآراء سيبويه تنوّعت عباراته فيها، ما بين أن رأي سيبويه: "أولى"[٥]، أو "وهو جيد"[٦]، أو "أرْجَح"[٧]، أو "الصحيح ما ذهب إليه"[٨]، أو "صحة مذهب سيبويه"[٩]، أو "نَظَرُ سيبويه أسَدُّ"[١٠]، أو "هو استدلال صحيح"[١١].

---

١ **المقاصد الشافية**: ٢٩/٤.
٢ المصدر نفسه: ٢٩/٤.
٣ ينظر: **الكتاب**: ١١٣/٢.
٤ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٣٣٦/٦، ٢٧٠/٧، ٢٤/٧،
٥ ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٦.
٦ ينظر: المصدر نفسه: ٥١٧/٧.
٧ ينظر: المصدر نفسه: ١٧٩/٨.
٨ ينظر: المصدر نفسه: ١٩٨/٨.
٩ ينظر: المصدر نفسه: ٧٧/٨.
١٠ ينظر: المصدر نفسه: ٤٥/٩.
١١ ينظر: المصدر السابق: ٤٧٩/٩.

ومما يدل على عناية ابن الضَّائع بآراء سيبويه وتعليلاته ما ذكره الشاطبيّ عنه، أن ابن الضَّائع كان يقارن بعض آراء سيبويه مع آراء أبي علي الفارسيّ، وكان أبو علي يعارض رأي سيبويه، ويخالفه، ولا يقبله من تعليلات ابن الضَّائع[1].

إلا أن هذه الموافقة لآراء سيبويه لم تكن على وتيرة واحدة، فمع موافقة ابن الضَّائع الغالبة عليه لسيبويه إلا أننا في كتاب المقاصد الشافية نجد مخالفات ابن الضَّائع لسيبويه، فمن ذلك في الشاهد الشعري:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ*خُضُعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَار**[2]

في جمع (ناكس) على (نواكس) وهو جمع شاذ، حمله سيبويه على اعتبار التأنيث في الرجال؛ قال: "لأنك تقول: (هي الرجال)؛ لأن سيبويه يقول: إذا كان الفعل لغير الآدميين جمع على فواعل؛ لأنه لا يجوز فيه ما يجوز في الآدميين من الواو والنون في الاسم والفعل، فضارع المؤنث؛ لكن الجمع هنا لآداميين، فكيف جمع على فواعل؟"[3].

وقد أشار ابن الضَّائع إلى وجه آخر، وهو أن يكون صفة للأبصار من جهة المعنى؛ لان الأصل: نواكسٌ أبصارُهُمْ[4].

والذي يراه الباحث في هذه المسألة أن الراجح هو رأي ابن الضَّائع، وأما رأي سيبويه فيحمل على الضرورة الشعرية من وجه، وعلى الحكاية التي تجري مجرى الأمثال من وجه آخر، وعلى انتقال اللفظ من الوصفية إلى الإسمية من وجه ثالث.

---

١ ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٦/٧.

٢ البيت للفرزدق في: الحاوي، إيليا، **شرح ديوان الفرزدق**، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م: ٢٦٦/١.

٣ **الكتاب**: ٦٣٣/٣.

٤ ينظر: **المقاصد الشافية**: ١٨٤/٧.

المطلب الثاني

موقف ابن الضَّائع من آراء يونس بن حبيب[1]

لم يقف الباحث إلا على موقفٍ واحدٍ لابن الضَّائع مع يونس بن حبيب في كتاب المقاصد الشافية، وقد كان توجيهاً له، وتأييداً، وموافقة، استناداً لما قد قاله الناظم[2]:

وبأَخٍ أُخْتاً وبابْنٍ بِنْتَاً*أَلْحِقْ، ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا**

فمذهب يونس ترك التاء وإبقاؤها على حالها في (أخت) و(بنت) في حالة النسبة إليهما، فيقال: (أُخْتِيٌّ)، و(بِنْتِيٌّ)؛ لأن التاء عنده ثابتة، وقد حاول ابن الضَّائع توجيه صحة هذا الرأي بالجمع، فقال: "ليونس أن يقول في (أخوات)، و(بنات) ليسا بجمع (أخت) و(بنت)، ألا ترى أنه ليس قياس المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أن يجمع بالألف والتاء، فلا يقال في (قدر: قدرات)، ولا في (قدم: قدمات)، -إلا شذوذاً- قال: فالأولى أن يقال في (أخوات) و(بنات) إنه جمع لمؤنث لم ينطق به، ويتعين ذلك في (أخوات)، كأنه جمع (أخت) مؤنث (أخ)، وأما بنات فلا ضرورة تدعو لذلك؛ لأنه جمع (ابنة) كما هو جمع (ابن)، قال: وهذا ظاهر في توجيه قول يونس"[3].

---

١ يونس بن حَبِيب: هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، توفي سنة (١٨٢هـ).

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٤١٦/٢، **طبقات النحويين واللغويين**: صـ٤٨.

٢ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائيّ الجيانيّ، أبو عبد الله، (ت٦٧٢هـ)، **ألفية ابن مالك**، دار التعاون: صـ٧١.

٣ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٥٦١/٧.

فقد كان يونس يجري الملحق بمنزلة الأصليّ[1]، فمذهبه أن تاء (أخت)، و(بنت) ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ ولأنها لا تبدل في الوقف هاء[2]، بينما كان الخليل وسيبويه يحذفون التاء في النسبة، من (أخت)، و(بنت)، فيقولان: (أخويّ)، و(بنويّ)؛ لأن التاء عندهما زائدة[3]، فكأن الخليل وسيبويه ردّا الكلمتين إلى الأصل، وهما: (أخ)، و(بن)، فلم يعتدا بالتاء، وهذا مذهب من المذاهب في هاتين الكلمتين.

وهذه المسألة من مسائل يونس، رأى الباحثون في مجملها أنها ابتعاد عن تطوّر نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في الكتاب عند سيبويه، هذا إذا علمنا بأن هذه المسألة أقرب للغة والصرف منهما إلى النحو، فيونس على كثرة ما يتردد اسمه في كتاب سيبويه؛ إلا أن آراءه غالباً ما تكون في شواهد اللغة، لا في الآراء النحوية، ومخالفة سيبويه له كثيرة؛ لأنه لم يكن تعجبه آراء يونس، حتى قيل: (كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها)، وهذه المسألة واحدة منها[4].

---

١ ينظر: الشنتمريّ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم (ت٤٧٦هـ)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، تحقيق : يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م: صـ٥٩٠.

٢ ينظر: الوقاد، خالد زين الدين بن عبد الله الأزهريّ (٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح** (طبعة عيسى الحلبي)، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليميّ، القاهرة-مصر: ٧٤/١.

٣ ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسديّ الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، **شرح المفصل شرح المفصل للزمخشريّ**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م: ٥/٦.

٤ ينظر: **المدارس النحوية**: صـ٢٨-٢٩.

المطلب الثالث

موقف ابن الضَّائع من آراء الأخفش[1]

تعرّض ابن الضَّائع لآراء الأخفش في كتاب المقاصد الشافية، وقد جاء ذكر الأخفش استشهاداً بمذهبه، وتصحيحه.

فمن ذلك ما ذكره ابن الضَّائع من أن (أن والفعل) يتضمن الخبر والمخبر عنه ملفوظاً بهما، سدَّ مسدهما، كما سدَّ في: (أقائمٌ أخواكَ)، ثم قال: "ألا ترى أنه يجوز على مذهب الأخفش: (كان قائمٌ أخواكَ)، و(كان) ناقصة"[2].

فشاهد ابن الضَّائع: (أقائمٌ أخواكَ)، قد منع سيبويه دخول النواسخ عليه لعدم وجود مسوّغ للابتداء بنكرة، بينما أجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالصفة، والاستغناء بالمرفوع عن الخبر كما في (كان قائمٌ أخواكَ).

وحين أورد ابن الضَّائع رأي الأخفش ورأي سيبويه في مسألة بناء اللغة على غير ما تكلمت به العرب، فمذهب الأخفش جواز البناء مطلقاً، كان له نظير في كلام العرب أو لم يكن، ومذهب سيبويه وهو المتوسط هو أن في البناء من المعتل المضاعف مثل ما ورد في الصحيح كفاية، ثم قال ابن الضَّائع: "وجميع هذه المذاهب صحيح"[3].

---

١ الأَخْفَش الأَوْسَط: سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء، البلخيّ ثم البصريّ، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبا، توفي سنة (٢١٥هـ).

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٢٠٨/١، القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م: ٣٦/٢، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: صـ٢٥٨.

٢ **المقاصد الشافية**: ٢٩٢/٢.

٣ المصدر السابق: ١٧٢/٩.

فهذه المسألة من أصول النحو وتحديداً فيما "قيس على كلام العرب وليس من كلامهم"، وهو نوعان، نوع بُنِيَ من حروف الصحة وألحق بما هو غير مضاعف، ونوع آخر بُنِيَ من المعتل بناء الصحيح ولم يجيء في كلامهم مثاله إلا من الصحيح، وهو على ثلاثة أقسام على عدد حروف العلة: الياء والواو والهمزة[1].

وذكر ابن الضَّائع رأياً للأخفش، وخرَّج عليه، وقوَّى مذهبه به، في أصل كلمة (مَبيع)، فعلى رأي الأخفش أن حركة العين (الباء) حذفت، وكسرت لالتقاء ساكنين، وحذفت (الياء) لدلالة الكسرة عليها، إذ القاعدة أنه لا يحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين إلا إذا كانت حركة ما قبله منه[2].

وهذا الرأي مخالف لرأيي الخليل وسيبويه، فعندهما أن أصل مبيع مبيوع على وزن مفعول، نقلت حركة الياء (الضمة) إلى الباء قبلها، فصارت مَبُيْوع، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتناسب الياء الساكنة بعدها، والتقى ساكنان الأول عين الكلمة: (الياء)، والآخر (واو) مفعول الزائدة، فوجب حذف أحدهما، فحذفت الواو[3].

---

١ حسّان، تمام، **الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغويّ العربيّ**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م: صـ١٨٦.

٢ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٣٤٤/٩-٣٤٥.

٣ انظر: **الكتاب**: ٣٨٣/٤.

المطلب الرابع

موقف ابن الضَّائع من آراء أبي حاتم السجستانيّ[1]

لم يجد الباحث في كتاب المقاصد الشافية موقفاً بين ابن الضَّائع وأبي حاتم السجستانيّ إلا في موضع واحد، وهو موضع وجَّهه ابن الضَّائع، واعترض عليه، فأبو حاتم السجستانيّ أجاز النسب إلى العدد المركّب غير العلم؛ ولكن ألحق ياء النسب الاسمين معاً مفردين، بكل واحد من جزأيه، فيقال: (هذا ثوب أحديّ عشريّ) للمذكر، وللمؤنث: (إحدويّ عشْريّ) بسكون شين عشرة[2]، قال ابن الضَّائع: "هو وجه، غير أنه لا يوجب طرح النسب إلى الأول، وحذف الثاني، فيستغنى عن النسب إليهما بما يعطي معناه، كما استغنوا عن إضافة اثني عشر اسم عدد، وقد بنت العرب من الاسمين اسماً واحداً"[3]، وقال: "ولا شك أنه لا يجوز أن يبنى من خمسة عشر اسم واحد، فكذلك لا ينسب إلى الاسمين"[4].

---

١ أبو حاتِم السِّجِسْتانيّ: سهل بن محمد بن عثمان الجشميّ السجستانيّ (ت٢٤٨ه): من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة كان المبرّد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتاباً.

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٢١٨/١، **إنباه الرواة**: ٥٨/٢، **بغية الوعاة**: صـ٢٥٦.

٢ الإستراباذيّ، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (المتوفى: ٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، مجموعة أساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م: ٧٤/٢.

٣ **المقاصد الشافية**: ٥٣٤/٧.

٤ المصدر نفسه: ٥٣٤/٧.

والسبب أن أبا حاتم السجستانيّ ذكر ذلك لأجل أمن اللبس، فقال: ثوب إحدى عشريّ، وإحدويّ عشريّ إذا نسبت إلى ثوب طوله إحدى عشرة ذراعاً[1]، أي: ثوب طوله أحد عشر ذراعاً[2].

قال السجستانيّ: لا يُقَال حَبل أحد عشري، ولا ما جاوز ذلك، ولا ما ينسب إلى اسمين جعلا بمنزلة اسم واحد. وإذا نسبت إلى أحدهما لم يعلم أنَّك تريد الآخر، وإن اضطررت إلى ذلك نسبته إلى أحدهما ثمَّ نسبته إلى الآخر، كما قال الشاعر[3] لما أراد النسب إلى رام هُرْمُز:

تَزَوَّجتهَا رامية هرمزية*بفضل الَّذِي أعْطى الأمِير من الرزق**[4]

وإذا نسبت ثوباً إلى أن طوله أحد عشر قلت: أحدي عشري، وإن كان طوله إحدى عشرة، قلت: إحدوي عشري. وإن كنت ممَّن يقول: عشرَة، قلت: إحدوي عشري، فتفتح العين والشين، كَمَا تَقول فِي النِّسْبَة إِلى النمر: نمريّ[5].

وقال: لا يقبح هذا التكرير مخافة أن لا يفهم إذا أفرد، ألا تراهم يقولون: الله رَبِّي، ورب زيد، فيكررون لخفاء المكني المخفوض إذا وقع موقع التنوين[6].

ويميل الباحث لرأي الحريريّ في درّة الغواص حيث قال:

---

١ السيرافيّ أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، ، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م: ١٥٢/٤.

٢ **شرح شافية ابن الحاجب**: ٧٤/٢.

٣ البيت بلا نسبة في الأَشْمُونيّ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعيّ (ت٩٠٠هـ)، **شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م: ٧٣٦/٣، ٧٣٦/٣، و**شرح التصريح**: ٣٣٢/٢، **شرح شافية ابن الحاجب**: ٧٢/٢، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، **المقرّب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م: ٥٨/٢.

٤ الشاهد: قوله: "رامية هرمزية" فإنه نسبة إلى "رام هرمز" بلدة من نواحي خوزستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجي بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه. ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك**: ٧٣٦/٣، **شرح شافية ابن الحاجب**: ٧٢/٢، **المقرّب**: صـ٨٣.

٥ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسيّ (ت٤٥٨هـ)، **العدد في اللغة**، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه-١٩٩٣م: صـ٥٥.

٦ ينظر: المصدر نفسه.

((متى ما وقع لبس في النسب إلى الاسم المركب لم ينسب إليه، ولهذه العلة منعوا من النسب إلى أحد عشر ونظائره إذ لا يجوز النسب إلى مجموع الاسمين، فيقال: أحد عشري، كما تقول العامة في النسب إلى الثوب الذي طوله أحد عشر شبراً، ولا يجوز أن ينسب إلى أوله لاشتباهه بالنسب إلى أحد، ولا إلى الثاني لاشتباهه بالنسب إلى عشر، فامتنع النسب إليه من كل وجه))[1].

١ ينظر: الحريريّ، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (ت٥١٦هـ)، **درّة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٨-١٩٩٨م: صـ١٨٤-١٨٥.

المطلب الخامس

موقف ابن الضَّائع من آراء المازنيّ[1]

ذكر الشاطبيّ أن صيغة (أفْعَلَ) يحتمل أن يدخل فيها ما كان اسماً، وما كان فعلاً، نحو بنائك من (أمَّ) هذه الصيغة، فيقال على رأي الأخفش: (أوَمَّ)، وعلى طريقة المازنيّ: (أيَمَّ)، قال ابن الضَّائع: "إن مذهب المازنيّ قلبها ياءً أبداً"[2]، يعني: الهمزة، سواء أكانت مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة، في كل أحوالها المبدوءة في بناء مضاعف العين واللام تقلب ياءً، ثم قال ابن الضَّائع سبب تحول الهمزة بحالتها هذه إلى ياء ما نصُّه: "أما المكسورة فمن أجل حركتها، وأما المفتوحة فلما تعذّرت الألف قلبت ياءً، وأما المضمومة فلاستثقال الضمة على الواو مع غلبة الياء على هذه الهمزة"[3].

فقولك عند الأخفش: "هذا أوَّمُ من هذا" بالواو، لأن الأصل عنده: (أأمَّ)، فلم يمكن أن يبدل من الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع الساكنين، فجعلت واواً مفتوحة، كما قالوا في جمع آدم: أوادم، وآخر: أواخر، قال المازنيّ: "سألت أبا الحسن -يعني: الأخفش- عن: (هذا أفعل من هذا) من أممت، أي: قصدت، فقال: أقول: (هذا أوَمُّ من هذا)"[4]، وقولك عند المازنيّ: (هذا أيَمُّ من هذا) بالياء، لأن الهمزة الثانية من هذه الكلمة كلما تحركت أبدل منها ياء، نحو: أيمة، وفي ذلك يقول المازنيّ: "والقياس عندي أن أقول في: (هذا أفعل من هذا)، من أممت وأخواتها: (هذا أيَمُّ من هذا)"[5].

---

١ المازنيّ: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازنيّ (ت٢٤٩هـ)، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف.

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٩٢/١، **إنباه الرواة**: ٢٤٦/١.

٢ **المقاصد الشافية**: ٩٩/٩.

٣ المصدر نفسه: ٩٩/٩-١٠٠.

٤ ابن جنيّ، عثمان (ت٣٩٢)، **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مصر،١٣٧٣هـ-١٩٥٤م: ٣١٥/٢.

٥ المصدر نفسه: ٣١٨/٢.

وموقف آخر لابن الضَّائع مع المازنيّ إلا أنه موقف مناقشة، واعتراض، ومخالفة، ففي مسألة البدل والإخبار عنه، فلا يجوز الإخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه، فقد منعه طائفة من النحويين، وقد قبّحه المازنيّ، وهناك طائفة من النحاة أجاز الإخبار عن المبدل منه دول البدل، ومنهم ابن الضَّائع، فعلى الرأي الأول ما يقال: (الذي مررت برجل به أخوكَ)، فهذا ليس إخبار عن البدل، وإنما (أخوك) في تقدير جملة أخرى، وأما على الرأي الثاني فيقيسوه ويسوّون بينه وبين المعطوف والإخبار عنه، كما يقال في: (رأيت زيداً وعمراً)، يقال: (رأيت زيداً وإياه عمرو)[1].

وتوجيه رأي المازنيّ أن حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل، لأن حق البدل أن يكون بمنزلة ما ليس في الكلام، وأن يكون متى أسقط استغنى الكلام[2]، ورأي المازنيّ هو المختار، والراجح عند ابن السرّاج، وذلك بعدم الإخبار عن المبدل منه إلا ومعه البدل.

---

١ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٦/٢٢١-٢٢٢.

٢ ينظر: ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحويّ (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو لابن السرّاج**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان: ٢/٣٠٥، ٢١٨.

المطلب السادس

موقف ابن الضَّائع من آراء المبرّد[1]

قابل الباحث في كتاب المقاصد الشافية موقفاً بين المبرّد وابن الضَّائع، في مسألة الممنوع من الصرف، فالمبرّد يصرف تسمية المذكر بالمؤنث على ثلاثة أحرف، والعلة لخفة التذكير، كرجل اسمه: (قَدَم)، أو (سَقَر)، وأجاب ابن الضَّائع بمنعه من الصرف؛ لأنه أشبه الأعجمي، من حيث تسمية المذكر بالمؤنث كتسمية الشيء بما لا يلائمه[2].

وملخص رأي المبرّد هو أن المؤنث الثلاثي ممنوع من الصرف إذا كان متحرّك الوسط، وذلك نحو: (قَدَم)، و(قَمَر)، و(فَخِذ)، و(رَجُل)، أعلاماً لإناث، أما إذا كان ساكن الوسط فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت منعته من الصرف، وذلك نحو: (دَعْد)، و(هِنْد)، و(جُمْل)، وحجة من صرفها أنها قد خفَّت لقلة أصولها، فكان ما فيها من خفة معادلاً ثقل التأنيث، وحجة المانع من الصرف أنه لما كثر عدته موجود فيما قيل عدده، كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليلة سواء، هذا إذا كان الثلاثي علماً للمؤنث، أما إذا كان المؤنث الثلاثي الذي لا علامة فيه علماً لمذكر فإنه ينصرف سواء تحرّك وسطه أو سكن[3].

وأما معارضة ابن الضَّائع للمبرّد فهي انتصار لمذهب الزّجّاج الذي كان لا يرى صرف شيء من المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، ولذلك قال: "((وزعموا)) أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن"[4].

---

١ المبرّد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ (ت٢٨٦هـ)، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من كتبه (الكامل)، و(المقتضب).

ينظر ترجمته: **وفيات الأعيان**: ٤٩٥/١ وفيه: (وفاته سنة ٢٨٦ وقيل: ٢٨٥)، **بغية الوعاة**: صـ١١٦، **طبقات النحويين واللغويين**: صـ١٠٨-١٢٠.

٢ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٦٣٢/٥.

٣ ينظر: سفر، عبد العزيز علي، **الممنوع من الصرف في اللغة العربية**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، ٢٠٠٠م: صـ٣٢.

٤ ينظر: **شرح المفصل**: ٧٠/١.

فقال ابن الضَّائع: "فإن كان ساكن الوسط، ولم يكن قبل تسمية المؤنث به معروفاً من أسماء المذكر؛ بل كان مؤنثاً كـ(قِدْر وعَيْن)، أو الغالب عليه تسمية المؤنث كـ(هِنْد وجُمْل)، أو لا يُعرف حتى يُنسى كونه قبل التسمية مذكراً، كما كان (هِنْد) أولاً للحديد لا يعرف قبل التسمية ما هو؟ ولم يكن أعجمياً، ففيه لغتان: منع الصرف، وهو الأصل، والصرف. قال سيبويه: ترك الصرف أجود، وزعم الزمخشريّ أن الصرف أجود، غلط... في أن جعل حكمه كـ(نوح ولوط)، وهما مصروفان في القرآن، فحكم بأن الصرف أجود، وأما الزّجاج فردّ على النحاة في صرفه، قال: ولا حجة لهم فيما أنشدوا دليلاً على صرفه؛ لأن ما لا ينصرف يُصرف كثيراً في الشعر، قال: ولا ينبغي أن يُعتبر خفة البناء"[1].

وهناك رأي وسط بين الرأيين وهو ما جاء في حاشية الصبّان على الأشمونيّ[2]، وهو أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكر كـ(هند ودعد) يجوز فيه الصرف ومنعه، مع أن المنع أحق، ولذلك فإن النحاة يرون أن التأنيث أقوى من العجمة في المنع من الصرف[3].

فإذا كان العلم المؤنث ثلاثياً عربياً ساكن الوسط، وغير منقول عن مذكر، نحو: "هند"، و"دعد"، و"جُمْل"، فيجوز فيه الوجهان، والمنع أفضل، وأوجب الزّجّاج هذا المنع[4].

ورأي الباحث مع منع اسم العلم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط من الصرف؛ لأن أكثر النحاة قالوا بأن المنع أفضل وأحق، وقد أوجبه الزّجّاج، وانتصر لرأيه ابن الضَّائع كما رأينا، وهو الصواب.

---

١ ينظر: الزجّاج، أبو إسحاق (ت٣١١هـ)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م: ٦٨-٦٩.

٢ ينظر: **حاشية الصبان على الأشموني لألفية ابن مالك**: ٢٥٤/٣.

٣ ينظر: **شرح المفصل**: ٧١/١.

٤ ينظر: بديع، إيميل، **المعجم المفصّل في المذكر والمؤنث**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، صـ١٠١.

المطلب السابع

موقف ابن الضَّائع من آراء السيرافيّ[1]

وافق ابن الضَّائع السيرافيّ وغيره[2]، في مسألة جواز الرفع حملاً على الموضع في نعت المنصوب، فيقال: (لا غلامَ رجلٍ عاقلٌ عندي)، فـ(عاقل) يجوز فيه الرفع والنصب، فيقال: (عاقلٌ)، و(عاقلاً)؛ وحجتهم أن المنصوب بـ(لا) كالمجرور بـ(مِنْ)[3].

وعبَّر ابن الضَّائع عن رأي للسيرافيّ بأنه "الأضبط"، فقال: "والسيرافيّ أضبط في مثل هذا"[4]، وكان الموضوع حول رأي آخر لابن خرّوف[5] أنه يلزم إضمار الفعل وعدم ذكره مع اللفظ المفرد أو المكرر، وزعم أن هذا من باب كثرة الاستعمال، بينما رأي السيرافيّ أنه إذا ثنّيت اللفظ وكررته تضمر الفعل معه، وإذا وحّدته وأفردته حَسُنَ ذكر الفعل وإظهاره، فيقال: (الليلَ الليلَ)، بإضمار فعل: (بادر الليلَ الليلَ)، ويقال: (الليلَ) مفرداً، ويحسن معه ذكر الفعل فيقال: (بادرِ الليلَ).

ووصف ابن الضَّائع رأي السيرافيّ بالصحة، فقال: "كلام السيرافيّ صحيحٌ[6]"، جاء ذلك في جواز صرف ما كان من المؤنث الثلاثي الساكن الوسط لم يسبق له تذكير قبل استعماله علماً، كهند، ودعد، وميٌّ، فهذه الأسماء لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز صرفها خلافا للزّجّاج، قال السيرافيّ: "وعندي أنهم لم يُجْمِعوا عليه إلا لشهرته في كلام العرب"[7].

---

١ السِّيرافيّ: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافيّ، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ): نحوي، عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. وله (أخبار النحويين البصريين)، و(صنعة الشعر).

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ١٣٠/١، الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ (ت٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م: ٣٧٩، **إنباه الرواة**: ٣١٣/١.

٢ كسيبويه، وابن خروف، والشلوبين وتلامذته، وسواهم عدا ابن عصفور.

٣ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٤٣٤/٢.

٤ المصدر نفسه: ٢٤٨/٣.

٥ ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٧/٣.

٦ المصدر السابق: ٦٣٥/٥.

٧ المصدر نفسه: ٦٣٥/٥.

بالمقابل أجد -أيضاً- مخالفة ابن الضَّائع للسيرافيّ مخالفة صريحة؛ لكنها مدعومة بالاستدلال والحجة، فمن ذلك اشتراط السيرافيّ وقوع (أن) بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً، واستشهد بآيات قرآنية، منها، قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا}[1]، فهنا وقعت (أنَّ) بعد (لو)، وجاء خبرها فعلاً، وهو (قَالُوا)، لذلك فالسيرافيّ لا يجيز أن يقال: (لو أن زيداً حاضري لأكرمته)، إلا أن ابن الضَّائع لم يرض هذا الاشتراط، فقال الشاطبيّ: "قال ابن الضَّائع: وجرى منه على غلط، يعني: من السيرافيّ، وتبعه عليه: الزمخشريّ في "المُفَصَّل"[2]، ودليل ابن الضَّائع أن وقوع (أن) بعد (لو)، ومجيء خبرها غير فعل شائع في كلام العرب، واستشهد بآية قرآنية في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ}[3]، وغيرها من الشواهد الشعرية.

ومرة أخرى ينقض ابن الضَّائع شرط السيرافيّ، ويخالفه، ويرد عليه، ففي مسألة (لولا) وعدم اختصاصها بالاسم، لوقوع الفعل بعدها، وقد رد السيرافيّ أن من شرط العمل الاختصاص، فلا يصح عمل ما لم يختص، وقد ضعَّفه ابن الضَّائع بأن وقوع الفعل بعد (لولا) ضعيف، مختص بالشعر فلا يحتج به[4].

ولم يكتف ابن الضَّائع بتضعيف رأي السيرافيّ؛ بل ضعَّف أيضاً ما حكاه السيرافيّ عن غيره، كما حدث فيما نقله السيرافيّ عن الجرميّ[5]، أنه يجيز النسب إلى العجز من المركّب أو الصدر، إلى أي ذلك، فيقال في (حضرموت): (حضريّ)، أو: (موتيّ)، قال ابن الضَّائع: "وهو ضعيف، لأنه إذا أضيف لا يجوز فيه إلا حذف الثاني"[6].

---

١ سورة النساء: ٤٦.

٢ **المقاصد الشافية**: ١٨٦/٦.

٣ سورة لقمان: ٢٧.

٤ ينظر: **المقاصد الشافية**: ١٩٩/٦.

٥ صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر (ت٢٢٥هـ): عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في (السير) و (كتاب الأبنية) و (غريب سيبويه).

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٢٢٨/١، **نزهة الألبا**: صـ٢٠٦، **بغية الوعاة**: صـ٢٦٨.

٦ **المقاصد الشافية**: ٥١٨/٧.

المبحث الثاني

موقف ابن الضَّائع من نحاة الكوفة

توطئة: في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في الكوفة

المطلب الأول: موقف ابن الضَّائع من آراء الكسائيّ

المطلب الثاني: موقف ابن الضَّائع من آراء الفرّاء

توطئة

في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في الكوفة

الكُوْفَة:

الكوفان: الاستدارة، وقد ذكرنا غير ذلك في الكوفة، قالوا: وكوفان اسم أرض وبها سميت الكوفة، قلت: كوفان والكوفة واحد[1].

وأما تمصيرها وأوّليته فكانت في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في السنة التي مصرّت فيها البصرة وهي سنة سبع عشرة للهجرة، وقال قوم: إنها مصّرت بعد البصرة بعامين، وقيل سنة ثمان عشرة للهجرة[2].

والنحو الكوفي ومدرسة الكوفة في النحو العربي قائمة وقاعدة على القياس، فقد قاس الكوفيون على أقوال العرب المشتهرة والنادرة، وقد قالها الكسائيّ[3]:

إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ*وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ**

ولذلك قال القاسم بن أحمد الأندلسيّ: ((الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصل جعلوه أصل، وبوّبوا عليه))[4].

يقول الدكتور شوقي ضيف في كتابه: المدارس النحوية: ((إنما يبدأ النحو الكوفي بدءاً حقيقياً بالكسائيّ وتلميذه الفرّاء. فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبين لمقدماته، ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه))[5].

---

١ ينظر: **معجم البلدان**: ٤/٤٩٠.

٢ ينظر: المصدر نفسه.

٣ ينظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: ٢/٢٦٧.

٤ ينظر: الشاطر أحمد، محمد، **الموجز في نشأة النحو**، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م: صـ٢٧-٢٨.

٥ ينظر: **المدارس النحوية**: صـ١٥٤.

ويقول الدكتور إبراهيم المخزوميّ: ((أهم خصائص هذا المذهب أو المنهج التوسع في السماع واحترام النصوص المروية والمسموعة عن العرب، وهي خصيصة من خصائص منهج الفرّاء وأثر من آثاره؛ لأن هذا المنهج يعتمد الرواية والنقل أساساً له، ومن خصائصه أيضاً التوسع في القياس تبعاً لتوسعهم في السماع، والقياس على ما سمع أو روي عن العرب مهما كان شيوعه في الغالب))[1].

ذهب الأغلب على أن نحو الكوفيين يشكل مذهباً مستقلاً، أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة سواء منهم أصحاب كتب الطبقات والتراجم مثل ابن النديم في كتابه الفهرست، والزبيديّ في كتابه طبقات النحويين واللغويين، أو أصحاب كتب المباحث النحوية، إذ نراهم دائماً يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين: الكوفية والبصرية.

وقد أفرد أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ مجلداً ضخماً عرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة، وهو إنما عرض أهم ما اختلفتا فيه من مسائل في رأيه، ووراءها مسائل أخرى كثيرة مبثوثة في الكتب النحوية لم ير التوسع بذكرها[2].

من أبرز النحاة الكوفيين وأشهرهم: أبو جعفر محمد بن أبي سارة الرؤاسيّ (ت١٧٥ه)، وأبو مسلم معاذ الهرّاء (ت١٨٧هـ)، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ (ت١٨٩هـ)، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧ه)، وأبو جعفر محمد بن سعدان الضرير (ت٢٣١ه)، وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت (ت٢٤٤ه)، ومحمد بن أحمد بن عبد الله الطوّال (ت٢٤٣ه)، وأبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى الشيبانيّ المعروف بثعلب (ت٢٩١ه)، وأبو موسى سليمان بن محمد الحامض (ت٣٠٥ه)، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباريّ (ت٣٢٨ه).

---

١ ينظر: المخزوميّ، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، القاهرة-مصر، ١٩٥٨م: صـ١٥٥.

٢ ينظر: المصدر نفسه.

المطلب الأول

موقف ابن الضَّائع من آراء الكسائيّ[1]

التقى رأيا ابن الضَّائع والكسائيّ مرة واحدة في كتاب: المقاصد الشافية، وكانت تلك المرة في مسألة صيغة الدعاء بلفظ الخبر، فقال ابن الضَّائع: "ونحوه في الدعاء قولك: (غفرَ اللهُ لي أنْجُ مِنْ عذابِ اللهِ)، أي: إن غفر الله لي نَجَوْتُ، فهذا معناه معنى: (اللهم اغفر لي أنْجُ)؛ لكنه جاء مجيء لفظ الإخبار بالغفران على خلاف الأصل، فصحَّ الجزم؛ لأن معنى الشرط فيه صحيح، ولا يصح النصب، فلا تقول: (غفرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّةَ)"[2].

وقد أجاز الكسائيّ نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر[3]، وعليه يجوز عنده أن يقال: (غفرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّةَ)، بنصب الجواب بالفاء؛ لأن الكسائيّ يجيز أن يقال: (عليك زيداً فأكرِمَكَ)، و(صَهْ فأكَلِّمَكَ)، خلافاً للجمهور، وقد اعترض ابن الضَّائع على ذلك، والشاطبيّ أيضاً، فأما ابن الضَّائع فقال: "وليس لهما -أي: الفرّاء والكسائيّ- في ذلك سماع يستند إليه، ولا قياس يعوّل عليه"[4]، وقال الشاطبيّ: "وهو مردود بالقياس المتقدم آنفاً، وبعدم السماع فيه، فلا يلتفت إليه"[5].

---

١ الكِسَائِيّ: علي بن حمزة بن عبد الله الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، أبو الحسن الكسائيّ (ت١٨٩ه): إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها. وتعلم بها. وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالريّ، عن سبعين عاماً.

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٣٣٠/١، **نزهة الألبا**: صـ٨١-٩٤، **طبقات النحويين واللغويين**: صـ١٣٨، **إنباه الرواة**: ٢٥٦/٢.

٢ **المقاصد الشافية**: ٨٠/٦.

٣ ينظر: الإستراباذيّ، الرضيّ محمد بن الحسن السمنائيّ النجفيّ (ت٦٨٦هـ)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ-١٩٦٦م: ٦٣/٤.

٤ **المقاصد الشافية**: ٨٠/٦.

٥ المصدر نفسه: ٨٠/٦.

وفصّل ابن جني وابن عصفور الخلاف بين جمهور النحاة وبين الكسائيّ، فقالا: إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل جاز، مثل: (نَزَالِ[1] فَنُحَدِّثَكَ)، ومنعاه إذا لم يكن من لفظه، نحو: (صَهْ فأكَلِّمَكَ)[2].

فإن تقدّم مثل هذه (الفاء) جملة عرض أو تحضيض أو دعاء على غير صيغة الأمر جاز في الفعل بعدها الرفع على العطف، أو القطع، والنصب على السببية، فالرفع على العطف والقطع، والنصب باعتبارها فاء السببية، فقولك (غفرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلُكَ الجنة)، برفع (يدخل) صحيح على رأي ابن الضَّائع وجمهور النحاة، وقولك: (غفرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجنة)، بنصب (يدخل) صحيح أيضاً على رأي الكسائيّ.

والرأي الراجح لدى الباحث هو رأي ابن الضَّائع الذي عليه جمهور النحاة.

---

١ نزال: بمَعْنى انْزِلْ.

٢ انظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا: صـ٣٩٥.

المطلب الثاني

موقف ابن الضَّائع من آراء الفرّاء[1]

التقى رأيا ابن الضَّائع والفرّاء مرتين في كتاب: المقاصد الشافية، وكانت إحدى المرتين مخالفة لرأيه، والأخرى توجيهاً لرأيه، فأما المخالفة ففي مسألة صيغة الدعاء بلفظ الخبر، فقال ابن الضَّائع: "ونحوه في الدعاء قولك: (غفرَ اللهُ لي أنْجُ مِنْ عذابِ اللهِ)، أي: إن غفر الله لي نَجَوْتُ، فهذا معناه معنى: (اللهم اغفر لي أنْجُ)؛ لكنه جاء مجيء لفظ الإخبار بالغفران على خلاف الأصل، فصحَّ الجزم؛ لأن معنى الشرط فيه صحيح، ولا يصح النصب، فلا تقول: (غفرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّة)"[2].

وقد أجاز الفرّاء الرفع مع الشروط، وعليه يجوز عنده أن يقال: (غفرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلُكَ الجَنَّة)، برفع الجواب بالفاء؛ وله مثال ثان في هذه المسألة، وهو قولك: (غفرَ اللهُ لكَ إنْ أسْلَمْتَ)[3]، ويبدو لي من كلام ابن الضَّائع أن الفرّاء له رأيان في هذه المسألة، فيجيز الرفع والنصب، فكلا الوجهين صحيحان عنده؛ لأن وجه الرفع وجدته عند ابن السرّاج في أصوله[4]، ووجه النصب وجدته في شرح الرضي على الكافية، حين ذكر رضي الدين الأستراباذيّ أن الكسائيّ والفرّاء، جوّزا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً، نحو: (غفرَ اللهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّة)[5].

وقد اعترض ابن الضَّائع على ذلك، والشاطبيّ أيضاً، فأما ابن الضَّائع فقال: "وليس لهما - أي: الفرّاء والكسائيّ- في ذلك سماع يستند إليه، ولا قياس يعوّل عليه"[6]، وقال الشاطبيّ: "وهو مردود بالقياس المتقدّم آنفاً، وبعدم السماع فيه، فلا يلتفت إليه"[7].

---

١ الفرَّاء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفرّاء (ت٢٠٧هـ): إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، وتوفي في طريق مكة.
ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٢٢٨/٢، **نزهة الألبا**: صـ١٢٦.

٢ **المقاصد الشافية**: ٨٠/٦.

٣ ينظر: **الأصول في النحو**: ١٨٦/٢.

٤ ينظر: المصدر نفسه.

٥ ينظر: **شرح الرضي على الكافية**: ٦٣/٤.

٦ **المقاصد الشافية**: ٨٠/٦.

٧ المصدر نفسه: ٨٠/٦.

وأما التوجيه لرأي الفرّاء فقد وردت في موضع القراءات القرآنية في قوله تعالى: {خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ}[1]، فقد جرى الفرّاء في توجيه هذه القراءة بالإسكان، فقرأ الفرّاء: {خَطْوَات} بفتح الخاء، وقرأ أبو السّمّال بِفَتْحِ الْخَاءِ وَالطَّاءِ: {خَطَوَات}، وقرأ عليّ وقتادة والأعرج وعمر بن ميمون والأعمش: {خُطُؤَاتِ} بضَمِّ الْخَاءِ وَالطَّاءِ وَالْهَمْزِ عَلَى الْوَاوِ[2]، فقال ابن الضَّائع: "ومنهم من استثقل الضمة فتركه ساكناً"[3].

قال أبو علي الفارسيّ: "اختلفوا في ضمّ الطاء وإسكانها من قوله تعالى: {خُطُواتِ}، فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائيّ وحفص عن عاصم خُطُواتِ مثقّلة، وروى ابن فليح بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير: خُطُواتِ ساكنة الطاء خفيفة، وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة خُطُواتِ ساكنة الطاء خفيفة"[4].

ورأي الباحث في هذه المسألة يتفق مع ما ذهب إليه ابن الضَّائع والشاطبيّ كذلك؛ لعدم استناد أمثلة الفرّاء إلى السماع أو القياس الذي يعوّل عليه.

---

١ سورة البقرة: ١٦٨، سورة الأنعام: ١٤٢.

٢ ينظر: الشوكانيّ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمنيّ (ت١٢٥٠هـ)، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ: ١٩٣/١.

٣ **المقاصد الشافية**: ٤٧٣/٦.

٤ الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق/بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م: ٢٦٥/٢.

المبحث الثالث

موقف ابن الضَّائع من نحاة بغداد

توطئة: في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في بغداد

المطلب الأول: موقف ابن الضَّائع من آراء أبي علي الفارسيّ

المطلب الثاني: موقف ابن الضَّائع من آراء ابن جنيّ

المطلب الثالث: موقف ابن الضَّائع من آراء ابن قتيبة

المطلب الرابع: موقف ابن الضَّائع من آراء الزمخشريّ

توطئة
في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في بغداد

بَغْدَادُ:

قال ياقوت الحمويّ: هي أم الدنيا وسيدة البلاد[1]، قال ابن الأنباريّ: أصل بغداد للأعاجم، والعرب تختلف في لفظها إذ لم يكن أصلها من كلامهم ولا اشتقاقها من لغاتهم، قال بعض الأعاجم: تفسيره بستان رجل، فباغ بستان وداد اسم رجل[2]، وقيل غير ذلك من تفسيرات وترجمات.

يقول الدكتور شوقي ضيف: ((اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجاً جديداً في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعاً، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرّد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمّق في مصنفات أصحابهما، والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية، فاضطرب كُتَّاب التراجم والطبقات إزاءه، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيديّ في طبقاته، ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست، وإن كان قد أدخل فيهم نفراً ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة، وأبي حنيفة الدينوريّ))[3].

والمدرسة البغدادية ظهرت بموت المبرّد وثعلب، وسبب تسميتهما بالبغدادية لم تأت من إقامة ممثليها في بغداد فحسب، وإنما لأنهم أظهروا مذهباً جديداً يقوم على المزج بين المذهبين البصريّ والكوفيّ، كما يرى الأستاذ محمد الطنطاويّ بأن من يُسمون بالبغداديين كأبي بكر بن السرّاج، لا لأنهم سكنوا وحاضروا في بغداد، ولكنهم هناك لقنوا مذهباً جديداً مزيجاً من تعاليم المدرستين القديمتين، من تفاوت وعلم في النزوع إلى إحداهما دون الأخرى[4].

---

١ ينظر: **معجم البلدان**: ٤٥٦/١.
٢ ينظر: المصدر نفسه.
٣ ينظر: **المدارس النحوية**: صـ٢٤٥.
٤ ينظر: **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**: صـ١٨٥.

وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصرية والكوفية تزاول المذهبين، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل، وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة منبهاً بعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية بدون التحيّز إلى فريق دون آخر، فجر ذلك إلى الخلط بين المذهبين، لاستخلاص مذهب منهما مرضي عنه عندهم[1].

ثم اتسعت هذه الحركة، ونمت، فعالجها الكثيرون، حتى احتلت مكاناً بين المذهبين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبين بفروق قليلة، اشتهر ذلك المذهب بالبغداديّ[2].

وقد عدّها الدكتور محمود حسني محمود مدرسة نحوية ثالثة على مسرح تاريخ النحو العربي في بغداد، ولكن هذه المدرسة كان لها اتجاهان، اتجاه بغداديّ يميل إلى مدرسة البصرة، واتجاه بغداديّ آخر يميل إلى مدرسة الكوفة، غير أن الاتجاه البغداديّ البصريّ هو الذي ساد المدرسة البغدادية فيما بعد[3].

فالبغداديون النحاة الميّالون إلى آراء البصرة من أشهرهم الزّجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، وأبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، وأبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، والبغداديون النحاة الميّالون إلى آراء الكوفة من أشهرهم ابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، وابن شقير (ت٣١٥هـ) وابن الخياط (ت٣٢٠هـ).

---

١ ينظر: المصدر نفسه: صـ١١٧.

٢ ينظر: المصدر نفسه.

٣ ينظر: محمود، محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م: صـ٤٤٢-٤٤٣.

المطلب الأول

موقفه من آراء أبي علي الفارسيّ[1]

ذكر ابن الزبير أن لابن الضَّائع اهتمامات بتراث أبي علي الفارسيّ، فقال: ((وله إملاء على طائفة كبيرة من إيضاح الفارسيّ، وكان له اعتناء كبير بكلام الفارسيّ على الجمل))[2].

وقد التقى رأي لابن الضَّائع مع أبي علي الفارسيّ مرة في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، ففي مسألة نوع الإضافة في أفعل التفضيل خالف ابن الضَّائع ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ، وغيره[3] في أنها غير محضة لكونها بمعنيين[4]، يعني المفضّل غير المفضلّ عليه، فالإضافة غير محضة.

فقد كان رأي ابن الضَّائع بأن الإضافة في التفضيل محضة، وهو الصحيح، ثم أخذ النحاة من بعدهم في تفصيل المسألة ووضع شروط للإضافة حتى تكون محضة أو قريبة منها، منها ألا يقع بعد أفعل "من" الجارة للمفضول؛ كما يشترط أن يكون المضاف (أفعل) بعضا والمضاف إليه كُلاً عند إرادة التفضيل، والتوحيد، كما يلزمان المجرد؛ لاستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أول أفعل بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة؛ وأن يكون "أفعل" فردا من أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه، وينبغي حينئذ أن يكون المضاف إليه جنسا يندرج تحته أفراد كثيرة، وإذا عطفت على المضاف النكرة مضافا إلى ضميرها؛ فقيل: يذكر الضمير أيضا، ويفرد على التوهم، أما إذا أضفت "أفعل" إلى معرفة فإنك تؤنث وتثني وتجمع وهو القياس[5].

---

١ أبُو عَلِي الفارسيّ: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧ه): أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ وتجوّل في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة ٣٤١هـ فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، من كتبه (التذكرة) في علوم العربية، و(العوامل) في النحو.

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ١٣١/١، **نزهة الألبا**: صـ٣٨٧، **إنباه الرواة**: ٢٧٣/١.

(٢) ينظر: **صلة الصلة**: ٢/٢٥٥.

٣ ينظر: السخاويّ علم الدين (ت٦٤٣هـ)، **قضايا الخلاف النحوي في المفصل شرح المفصل**، تحقيق: د. عبد الله عبد العليم حسن السنتريس، دار الكلمة للنشر والتوزيع: صـ٢١١.

٤ مثل ابن السراج، وعبد القاهر، والجزوليّ.

٥ ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ٢٦٥/٣-٢٦٦.

ومثال هذه المسائل ما يأتي:

- مثال العطف على المضاف إلى النكرة، مضافاً آخر إلى ضميرها، مثل: هذا أفضل رجل وأعقله، وهذه أفضل امرأة وأعقله.
- ومثال إضافة أفعل إلى المعرفة قول ذي الرمة[1]:

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهَاً وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ

والشاهد فيه جواز أن يحل الجمع محل المثنى إذا كان المثنى متصلاً بصاحبه، حيث أتت كلمة (الثقلين) جمعاً بدلاً من المثنى، أي: أحسن من ذكر، وهذا الباب في أفعل التفضيل.

١ ينظر: ذو الرُّمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة العدويّ الربابيّ التميميّ (ت١١٧هـ)، **ديوان ذي الرمة**: شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: الدكتور عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م: صـ٣٢٧، وفي رواية: (أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدَاً).

المطلب الثاني

موقف ابن الضَّائع من آراء ابن جنيّ[1]

لم تلتق آراء ابن جني وابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية إلا على وجه الاعتراض والمخالفة، وذلك في موضعين، وموضع واحد فقط يتفق معه فيه.

من مواضع الاعتراض والمخالفة أورد الشاطبيّ رأياً لابن جنيّ في أصل كلمة (النبراس)، أن يكون من (البرْس)، وهو القطن؛ لأن فتيله من قطن[2]، فقال ابن الضَّائع: "وهذا الاشتقاق بعيد، مع قلة زيادة النون أولاً في غير الفعل، مع أن هذا البناء غير موجود"[3].

فعلى رأي ابن جنّي أنّ النون في (نبراس) زائدة، ووزنه: (مفعال)، فجعله مشتقًّا من (البرس)، وهو القطن، لأنّ الفتيل يتّخذ في الغالب من القطن، وذلك اشتقاق ضعيف جدًّا؛ بل لقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألاّ يكون من القطن، وهذا الاعتراض لابن عصفور[4].

ومرة أخرى يتقاطع ابن الضَّائع مع ابن جنيّ في الاشتقاقات[5]، فابن جنيّ يرى أن الحلقوم من الحلق، والبلعوم من البلع، والسرطم[6] من الاسترطاط، ورأس صلادم من الصلدم[7]، وأسد ضبارم[8] من الضبر[9]، فقال ابن الضَّائع: "وهذه الألفاظ كلها ما الاشتقاق فيها ظاهر"[10].

---

١ ابن جِنيّ: عثمان بن جني الموصليّ، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ): من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو ٦٥ عاماً. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزديّ الموصليّ. من تصانيفه: (اللمع في النحو، و(المحتسب في شواذ القراءات)، و(سر صناعة الإعراب)، و(الخصائص).

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٣١٣/١، **نزهة الألبا**: ٤٠٦.

٢ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٤٦٩/٨.

٣ المصدر نفسه: ٤٦٩/٨.

٤ ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَميّ الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م: صـ١٧٦.

٥ ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة: ٥٢/٢.

٦ السرطم: الطويل، ينظر: **لسان العرب**: ٣٣٣/١٢.

٧ الصلدم: الشديد الحافر، ينظر: **لسان العرب**: ٢٣٧/٥.

٨ الضبارم: الشديد الخلق من الأسد، ينظر: **لسان العرب**: ٢٤٤/٥.

٩ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٤٦٦/٨.

١٠ المصدر نفسه: ٤٦٦/٨.

وأما المرة التي يتفق فيها ابن الضَّائع مع ابن جنيّ ففي مسألة من مسائل الأوزان الصرفية، في لفظ: (هُنْدَلِعٌ)، قد اختلف الصرفيون في النون بهذا اللفظ هل هي أصلية أو مزيدة؟ فقال ابن جنيّ: "ومن ادعى ذلك -يعني: إثبات فُعْلِلٍ- بهُنْدَلِعٍ احتاج إلى أن يدل على أن النون من الأصل"[1]، وإذ لا دليل على أن هذه النون أصلية، فقد قال ابن الضَّائع: "وإنما ينبغي أن يجعل هذا في مزيد الرباعي، والنون زائدة؛ لأن مزيد الرباعي أوسع من أصول الخماسي"[2].

والهُنْدَلِعُ بقلةٌ على وزن (فُعْلِلٍ)، مثل: هُنْدَلِق، بقلةٌ كذلك، وهي مصروفة[3].

---

١ **المنصف**: ٣١/١.

٢ **المقاصد الشافية**: ٢٩٢/٨-٢٩٣.

٣ ينظر: ابن القطاع، الصقليّ (ت٥١٥هـ)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٩م: صـ٣١٧.

المطلب الثالث

موقف ابن الضَّائع من آراء ابن قتيبة[1]

ابن قتيبة من العلماء الذين اضطرب كتّاب التراجم والطبقات تصنيفهم في المدارس النحوية، لأنهم يأخذون بآراء المدرستين البصرية والكوفية؛ إلا أن ابن النديم في الفهرست[2] أفردهم بمدرسة بغداد المستقلة نحوياً، وكان منهم ابن قتيبة[3].

يلتقي ابن الضَّائع وابن قتيبة في كتاب المقاصد الشافية مرة واحدة لقاءً متعارضاً، حيث نقل الشاطبيّ رأياً للزمخشريّ يجيز الوجهين في صرف الاسم العلم الثلاثي الساكن الوسط، ويجيز منعه من الصرف، مثل: (نوح، لوط، هند، دعد...إلخ)، وقال الشاطبيّ: "وأظن أن أصل هذا الرأي لابن قتيبة، إذ حكى في "أدب الكُتَّاب"[4] أن بعضهم ترك صرفه"[5].

لكن يجب أن نعلم أن ابن قتيبة مع الصرف في أحد قوليه، وإنما نقل عن بعضهم، وليس عن نفسه ترك صرف هذه الأسماء، لأن أبا حيان قال: "فإن كان ساكن الوسط نحو (نوح)، فأكثر النحاة على الصرف، تحرّك الوسط أو سكن، صرَّح بذلك الفارسيّ، وابن برهان، وابن خرّوف، وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجانيّ فيه الصرف والمنع"[6]، فعيسى بن عمر، وابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجانيّ جعلوا ساكن الوسط على وجهين[7]، فقالوا: الساكن كنوح ولوط ذو وجهين[8].

---

١ ابن قُتَيْبَة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَريّ، أبو محمد (ت٢٧٦هـ): من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ولد ببغداد وسكن الكوفة. ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها. وتوفي ببغداد. من كتبه: (تأويل مختلف الحديث)، و(أدب الكاتب)، و(الشعر والشعراء).

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٢٥١/١، **نزهة الألبا**: صـ٢٧٢.

٢ ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الورّاق البغداديّ، (ت٣٨٤هـ)، **الفهرست**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٩١م: صـ٨٥ وما بعدها.

٣ ينظر: **المدارس النحوية**: صـ٢٤٥.

٤ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، **أدب الكتّاب أو أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة: صـ٢٨٢.

٥ **المقاصد الشافية**: ٦٤٥/٥.

٦ ينظر: أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م: ٩٦/١.

٧ ينظر: **الممنوع من الصرف في اللغة العربية**: صـ٢٧٤.

٨ ينظر: المصدر نفسه: صـ٢٧٢.

وجعل ابن الضَّائع هذه الحكاية من ابن قتيبة غلطاً، قال: "إذ لم يحكه غيرُه، ولا أسندَه هو لأحد، وحكى هو أنه لا خلاف في صرف (نوح، ولوط)"[1].

قال ابن السرَّاج: "فإذا كان الاسم العلم ثلاثياً صرفوه لخفته، نحو: (نوح)، و(لوط)، ينصرفان على كل حال"[2]، وبالاستقراء يؤخذ على ابن الضَّائع زعمه أنه لا خلاف في صرف نوح ولوط، فقد وجدنا من النحاة من يمنعهما من الصرف في وجه من وجهي التعامل مع مثل هذين الاسمين، على قاعدة أن الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فيه جواز الصرف وتركه.

---

١ **المقاصد الشافية**: ٦٤٥/٥.

٢ ينظر: **الأصول**: ٩٤/٢، ٧٥.

المطلب الرابع

موقف ابن الضَّائع من آراء الزمخشريّ[1]

في البدء يجب أن يوضّح الباحث اعتماده في نسبة الزمخشريّ إلى المدارس النحوية، فبعضهم يجعله بصرياً، وبعضهم يجعله بغدادياً، وهذا ما اعتمدته في تصنيفه بناء على ما رجّحه المحقّق شوقي ضيف، وتبعه الدكتور عبده الراجحيّ[2].

وعدَّ الدكتور شوقي ضيف في فصل المدرسة البغدادية أن منها نحاة متأخرين وذكر فيهم الزمخشريّ، فسمّاه من البغداديين المتأخرين[3].

ففي مسألة الاختلاف في بعض الأسماء صرفها من عدمها نجد الخلاف في اسمي: نوح ولوط، فحكى سيبويه في صرفهما لغة، ورجّح منع الصرف، فقال: "وترك الصرف أجود"، وهو ما نصَّ عليه الناظم بقوله[4]:

فوق الثلاث أو كجور أو سقر*أو زيدٍ اسم امرأةٍ لا اسم ذكر**

وجهان في العادم تذكيراً سبق*وعُجمةً كهند والمنعُ أحق**

بينما نجد الزمخشريّ يرى أن صرف هذين الاسمين أفصح؛ لأنهما مصروفان في القرآن، يعني مع وجود العلتين، وهما: العلمية والعجمة، وقد رأى الشاطبيّ أن تنصيص الناظم على المنع من الصرف موافقته لسيبويه من وجه، وردّه على الزمخشريّ من وجه آخر، وهذا الوجه الأخير هو ما رآه ابن الضَّائع، فقال: "وإنما غلَّطه في ذلك خِطاؤه في أن جعل حكمه كنوح ولوط"[5].

فهذه المسألة الوحيدة التي يلتقي فيها ابن الضَّائع والزمخشريّ عند الشاطبيّ في المقاصد الشافية، وهي مما وافق فيها ابن الضَّائع الناظم في رده على الزمخشريّ.

---

١ الزَّمَخْشَري: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم (ت٥٣٨هـ): من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها. من أشهر كتبه (الكشاف) في تفسير القرآن، ومعجم (أساس البلاغة)، و(المفصل) في النحو.
ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٨١/٢، الحمويّ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ (ت٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م: ١٤٧/٧.

٢ **المدارس النحوية**: صـ٢٨٣، الراجحيّ، عبده، **دروس في كتب النحو**، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٧٥م: صـ١٠٦.

٣ **المدارس النحوية**: صـ٢٤٥-٢٨٧.

٤ **ألفية ابن مالك**: صـ٥٦.

٥ **المقاصد الشافية**: ١٨٦/٦.

المبحث الرابع

موقف ابن الضَّائع من نحاة الأندلس

توطئة: في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في الأندلس

المطلب الأول: موقف ابن الضَّائع من آراء ابن خرّوف

المطلب الثاني: موقف ابن الضَّائع من آراء الشلوبين

المطلب الثالث: موقف ابن الضَّائع من آراء ابن عصفور

توطئة

في التعريف بالمدرسة النَّحويَّة في الأندلس

الأَنْدُلُس:

يقال: بضم الدال وفتحها، وضم الدال ليس إلاّ؛ وهي كلمة عجمية لم تستعملها العرب في القديم وإنما عرفتها العرب في الإسلام، وقد جرى على الألسن أن تلزم الألف واللام، وقد استعمل حذفهما في الشعر[١].

قال ابن حوقل التاجر الموصليّ، وكان قد طوّف البلاد وكتب ما شاهده: ((أما الأندلس فجزيرة كبيرة... وأرض الأندلس من على البحر تواجه من أرض المغرب تونس، وإلى طبرقة إلى جزائر بني مزغنّاي ثم إلى نكور ثم إلى سبتة ثم إلى أزيلي ثم إلى البحر المحيط، وتتصل الأندلس في البر الأصغر من جهة جلّيقية وهي جهة الشمال ويحيط بها الخليج المذكور من بعض مغربها وجنوبها، والبحر المحيط من بعض شمالها وشرقها))[٢].

يقول الدكتور شوقي ضيف: ((يبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصريّ، وأنها صبَّت عنايتها أولاً على النحو الكوفيّ))[٣]، وقال: ((الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفيّ بجانب عنايتها بالنحو البصريّ))[٤]، وقال: ((لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغداديّ بجانب انغماسهم في النحو البصريّ والكوفيّ))[٥]، حتى قال: ((أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نُحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار

---

١ ينظر: **معجم البلدان**: ٢٦٢/١.
٢ ينظر: المصدر نفسه.
٣ ينظر: **المدارس النحوية**: صـ٢٨٩.
٤ ينظر: المصدر السابق: صـ٢٩١.
٥ ينظر: المصدر نفسه: صـ٢٩٢.

من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسيّ وابن جنيّ. ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروباً من الخصب والنماء))[1].

ومدرسة النحو في الأندلس هي توصيف لمن وسّع دائرة المدارس النحوية فجعلها جغرافية موزعة على كل بيئة من بيئات الدرس النحوي، فكانت مدرسة الأندلس والمغرب، وهناك من جمع مدرسة المغرب مع مدرسة الأندلس[2].

وأشهر نحاة الأندلس هم جودي: وهو ابن عثمان النحوي المغربيّ (ت١٩٨هـ)، والأفشنيق: وهو محمد بن موسى (ت٣٠٧هـ)، ومحمد بن يحيى الرباحيّ الأندلسيّ (ت٣٥٨ه)ـ، وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيديّ (ت٣٧٩هـ)، وأبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم (ت٤٧٦هـ)، وابن السيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وابن الباذش (ت٥٣٨هـ)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخميّ (ت٥٧٠هـ)، وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المشهور بالخدب (ت٥٨٠هـ)، والسهيليّ (ت٥٨٣هـ)، وابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، والجزوليّ (ت٦٠٥هـ)، وابن خرّوف (ت٦١٠هـ)، والشلوبينيّ (ت٦٤٥ه)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وغيرهم.

---

١ ينظر: المصدر نفسه: صـ٢٩٢-٢٩٣.

٢ ينظر: ناعيم، مليكة، **مدرسة النقد النحوي في الأندلس: بحث في الأسس النظرية**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: صـ١٩.

المطلب الأول

موقف ابن الضَّائع من آراء ابن خرّوف[1]

من خلال كتاب المقاصد الشافية نجد أن ابن الضَّائع كان مطلعاً على آراء ابن خرّوف، فالشاطبيّ في مسألة احتجاج ابن مالك بالحديث النبوي، وبناء الأحكام على الأحاديث، قال: "ولا أعرف له فيه من النحاة سلفاً إلا أن ابن خرّوف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك"[2]، ثم أورد قولاً لابن الضَّائع حول رأيه بابن خرّوف في هذه المسألة قال فيه: "لا أدري هل يأتي بها بانياً عليها أم هي لمجرد التمثيل"[3].

وفي مواضع وافق ابن الضَّائع ابن خرّوف وغيره[4]، في مسألة جواز الرفع حملاً على الموضع في نعت المنصوب، فيقال: (لا غلامَ رجلٍ عاقلٌ عندي)، فـ(عاقل) يجوز فيه الرفع والنصب، فيقال: (عاقلٌ)، و(عاقلاً)؛ وحجتهم أن المنصوب بـ(لا) كالمجرور بـ(مِنْ)[5].

بل في موضع رجّح ابنُ الضَّائع رأياً لابن خرّوف، ففي جمع (عِثْوَلٌّ)، يجمعها سيبويه على (عَثَاوِلَ)، فيحذف إحدى اللامين المضعّفة، وأما المبرّد فيجمعها على (عَثَالِلَ)، فيحذف الواو دون اللام، قال ابن خرّوف: "حذف اللام لأنها ليست للإلحاق، والواو للإلحاق"[6]، أما على رأي المبرّد فلأنهما معاً -الواو واللام- للإلحاق، فيرجح إثبات اللام بأن زيادتها ليست زيادة (سألتمونيها)، وإنما هي تضعيف أصل، فرجَّح ابن الضَّائع ما قاله ابن خرّوف[7].

---

١ ابن خَرُوف: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميّ، أبو الحسن (ت٦٠٩هـ): النَّحْوي عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها. وتوفي بأشبيليّة. له كتب، منها (شرح كتاب سيبويه) سماه: (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، و(شرح الجمل للزجاجي)، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه.

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٣٤٣/١، **فوات الوفيات**: ٧٩/٢، المكناسيّ، أحمد ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، دار المنصور، الرباط: صـ٣٠٧.

٢ **المقاصد الشافية**: ٤٠٤/٣.

٣ المصدر نفسه: ٤٠٤/٣.

٤ كسيبويه والسيرافي، والشلوبين وتلامذته، وسواهم عدا ابن عصفور.

٥ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٤٣٤/٢.

٦ المصدر نفسه: ٢٤٣/٧.

٧ ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣/٧.

وفي مواضع أخرى خالف ابنُ الضَّائع ابنَ خرّوف، منها ما زعمه ابن خرّوف من أنه يجوز أن يقال: (سُنَيِيين) تحقيراً أو تصغيراً لـ(سنين)، بالياء على أنها عوض، لا على رد المحذوف كما يقال: (سُفَيريج)[1]؛ فقال ابن الضَّائع: "وهذا عندي خطأٌ؛ لأن هذه الياء إنما تعوّض من المحذوف بسبب التصغير، أما إذا كان الاسم محذوفا قبل التصغير فلا ينبغي أن تكون عوضاً مما حذف في غير التصغير...ثم إن هذه الزيادة للعوض إنما ينبغي أن تقاس حيث تثبت، وما قال هذا القائل وهو أن يعوض في التصغير مما حذف قبل التصغير لم يثبت، فلا ينبغي أن يقال به أصلاً"[2].

كما خطَّأ ابنُ الضَّائع تعليلاً لابن خرّوف في مسألة الهروب من صيغة (فُعَلاَء) لاجتماع المِثْلين لو قالوا: (شُدَدَاء)، ولا يمكن إدغامه ليخف اللفظ به فلا يقال: (شُدَّاء) إلا عند ابن خرّوف، وكره سيبويه التضعيف لأنه مستثقل، ثم قال ابن الضَّائع: "فهذه سقطة من ابن خرّوف؛ لأنه خالف العرب والإمام[3]، قال: وكأنه أراد أن يغرب بذلك التعليل فوقع كما ترى"[4].

ومن خلال ما تقدّم يتّضح للباحث جملة المسائل التي بيّنت فيها موقف ابن الضَّائع من ابن خرّوف في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، والتي تمثّلت بموضع واحد كان مستفهماً عنه، كما في مسألة الاحتجاج بالحديث النبويّ، وموضعاً آخر وافق فيه ابن خرّوف، كما في مسألة جواز الرفع حملاً على الموضع في نعت المنصوب، وموضعاً رجّح فيه رأي ابن خرّوف، كما في جمع "عِثْوَلٌ"، وموضعين خالفه فيهما، كما في مسألة تصغير "سنين"، ومسألة الهروب من صيغة: "فُعَلاَء".

---

١ ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٧/٧.
٢ المصدر نفسه: ٢٨٧/٧.
٣ يعني: سيبويه.
٤ **المقاصد الشافية**: ١٦٧/٧.

المطلب الثاني

موقف ابن الضَّائع من آراء الشلوبين[1]

يعد ابن الضَّائع من أبرز تلاميذ شيخه أبي علي الشلوبين، ونرى في كتاب المقاصد الشافية أن الشاطبيّ أورد آراء الشلوبين من خلال نقولات تلميذه ابن الضَّائع.

فمن ذلك مسألة معنى (ذا) وأصلها واستعمالها، فقال الشاطبيّ: "وحكى ابن الضَّائع عن الشلوبين أنه كان يتأول كلام سيبويه على الإشارة، وأن (ذا) لا تكون بمعنى (الذي) إلا مع (ما)، ويجعل تقديره في الرفع كتقديره في النصب، قال: ويقويه حذف الضمير في الصلة، قال ابن الضَّائع: وقد سمعته بعد يأخذ على ظاهره، أن (ذا) بمعنى (الذي) تحقيقاً"[2].

ومن ذلك أيضاً في مسألة تصغير (جَلُولاء) ونحوها، فمذهب المبرد تكون على (جُلَيِّلاء)، وعلى مذهب سيبويه: (جُلَيْلاء)، ثم قال الشاطبيّ: "وقد حكى ابن الضَّائع عن الشلوبين أنه ذهب في بعض الأوقات إلى أن قياس المبرد صحيح، وأنه لا يمكن أن يكون سيبويه خالف ذلك القياس الظاهر إلا بسماع من العرب"[3].

وفي مسألة دخول (كاف) التشبيه على (ما) الاستفهامية، فقال ابن الضَّائع: "سألت الأستاذ أبا علي وقت قراءتي عليه هذا الموضع من الكتاب، عن (كاف) التشبيه إذا دخلت على (ما) الاستفهامية، على مذهب أبي الحسن الأخفش، في تجويز كونها اسماً في الكلام، فقال: ينبغي أن يكون حكمها حكم الأسماء"[4].

---

١ الشَّلَوْبين: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزْدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين (ت٦٤٥ه): من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيليّة. من كتبه (القوانين) في علم العربية، و(شرح المقدمة الجزولية) في النحو.

ينظر ترجمته في: **وفيات الأعيان**: ٣٨٢/١، ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد، اليعمريّ (ت٧٩٩هـ)، **الديباج المذهب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة: صـ١٨٥.

٢ **المقاصد الشافية**: ٤٦٧/١.

٣ **المقاصد الشافية**: ٣١٥/٧-٣١٦.

٤ المصدر نفسه: ١٠٠/٨-١٠١.

وقد انتصر ابن الضَّائع لشيخه الشلوبين في أكثر من موضع، ففي مسألة مجيء النعت مضافاً أو مطولاً فيحمل على الموضع وهو الرفع لا على اللفظ خاصة وهو النصب، قال الشاطبي: "وقد نص الشلوبين في "التوطئة"[١] على حمل النعت المضاف والمطول على الموضع"[٢]، نحو: لا رجل صاحبَ دابة في الدار، ولا رجل خيراً من زيد في الوجود، ثم نقل الشاطبي تخطأة ابن الضَّائع لابن عصفور في الحمل على الموضع[٣]، ونقل أيضاً تأييد ابن الضَّائع لشيخه الشلوبين في هذه المسألة فقال: "وهو الذي يقتضيه كلام العرب والقياس"[٤].

كما أن ابن الضَّائع وافق أستاذه الشلوبين وتلامتذته كالأَبَدِيّ وابن أبي الربيع في أن (أوشك)، ومن قسم (عسى) الذي هو للمقاربة في (الرجاء)، قال ابن الضَّائع: "والدليل على ذلك أنك تقول: عسى زيد أن يحج، ويوشك زيد أن يحج -ولم يبرح من بلده-، ولا تقول: كاد زيد أن يحج –إلا وقد أشرف عليه-، فلا يقال ذلك وهو ببلده"[٥].

وفي مواضع وافق ابن الضَّائع الشلوبين وغيره[٦]، في مسألة جواز الرفع حملاً على الموضع في نعت المنصوب، فيقال: (لا غلامَ رجلٍ عاقلٌ عندي)، فـ(عاقل) يجوز فيه الرفع والنصب، فيقال: (عاقلٌ)، و(عاقلاً)؛ وحجتهم أن المنصوب بـ(لا) كالمجرور بـ(مِنْ)[٧].

وأورد الشاطبيّ في المقاصد الشافية رأيين في اللغات المحكية عن العرب في (الذي) و(التي)، أحدهما للشلوبين، والآخر لابن الضَّائع، ثم قال: "فأنت ترى ابن الضَّائع لم يُسَلِّمْ لشيخه دعوى التغيير فيها بالحذف وغيره استناداً إلى مقتضى نقلهم"[٨]،

---

١ ينظر: الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزْدي (ت٦٤٥ه)،**التوطئة**، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م: صـ٢٨٤.

٢ **المقاصد الشافية**: ٤٤١/٢.

٣ ينظر: المصدر نفسه: ٤٤١/٢.

٤ المصدر نفسه: ٤٤١/٢.

٥ المصدر السابق: ٢٢٧/٢.

٦كسيبويه والسيرافيّ، وابن خروف وتلامذة الشلوبين، وسواهم عدا ابن عصفور.

٧ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٤٣٤/٢.

٨ المصدر نفسه: ٤٢٩/١.

ذلك أن الشلوبين ذكر أن ما عدا (الذي) و(التي) المخففتي الياء ضرائر، قال: لأنهم لم يحكوها في الكلام، وأما ابن الضَّائع فقال: "لا ينبغي أن يحمل على ذلك؛ لأنهم قالوا إنها لغات فيها فلا يُحمل استشهادهم فيها إلا على التمثيل، قال: ويدل على ذلك أنهم زعموا أن في (التي) من اللغات مثل ما في (الذي)، ولولا ثبوت ذلك ما جاز لهم فيها أن يقيسوا لغات (الذي) فيه"[1].

فـ"الذي" فيه أربع لغات: تخفيف الياء، وتشديدها، وحذفها، وحذفها مع إسكان الذال، فيقال: الَّذي، والَّذيّ، والَّذِ، والَّذْ، وكذلك "التي" فيها أربع لغات أيضاً: كالذي، الَّتي والَّتيّ، والَّتِ، والَّتْ[2].

إلا أن هذه الصحبة العلمية لشيخه الشلوبين لم تمنع ابن الضَّائع أن يخالفه في كتاب المقاصد الشافية في مسائل منها أفعل التفضيل، هل إضافته محضة أم غير محضة؟ فالجمهور على أن إضافته محضة بإطلاق، فقال ابن الضَّائع معقباً: "وهذا مذهب البصريين، وظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: لو قلتَ: (هذا زيدٌ أسْوَدَ الناس) لم يجز؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة"[3]، بينما رأي أبي علي الفارسي أن الإضافة غير محضة[4].

---

١ المصدر نفسه: ٤٢٩/١.

٢ ينظر: المقرّب: ٨٣-٨٦.

٣ المقاصد الشافية: ٢٩/٤.

٤ الفارسيّ، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م: صـ٢٦٩-٢٧٠.

المطلب الثالث

موقف ابن الضَّائع من آراء ابن عصفور[1]

غلَّط ابنُ الضَّائع ابنَ عصفور في مواضع أوردها الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية، علماً بأن اعتراضات ابن الضَّائع على ابن عصفور كثيرة في كتب النحو، فمن تلك الاعتراضات أبدأها بالتعريفات، فقد اعترض ابن الضَّائع على تعريف ابن عصفور لـ"العطف" بأنه حمل اسم على اسم، أو فعل على فعل، أو جملة على جملة، فاعترضه ابن الضَّائع بالتداخل في التعريف، من جهة أن قوله: فعل على فعل، داخل تحت قوله: جملة على جملة؛ لأن الفعل لا ينفرد بنفسه، إذ لا بد له من فاعل أو نائب عنه[2].

ومن ذلك ما بيّنه ابن عصفور في شرح الجُمَل من أن النعت إذا حال كونه مضافاً أو مطولاً فلا يجوز فيه الحمل على الموضع، وهو الرفع، وإنما يكون منصوباً حملاً على اللفظ خاصة، قاسه على حكمه في باب النداء[3]، فيقال: (لا غلامَ خيراً من زيد)، ولا يقال: (لا غلامَ خيرٌ من زيد)، والجمهور على جواز الوجهين، فالوجهان سائغان عندهم، ولذلك قال ابن الضَّائع: "وهذا غلط؛ لأن الأصل في نعت المبني الحمل على موضعه"[4].

وكما هو معلوم في النحو أنه يجوز في نعت اسم (لا) ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه، بشرطين: أحدها: أن يكون مفرداً، والآخر: أن يتصل بالاسم، فالوجهان الذان ذكرهما ابن الضَّائع هما النصب والرفع، وأما ما أشار إليه بقوله: "الحمل على موضعه"، فيعني: الفتح على البناء، وهذا ما قاله الناظم[5]:

---

١ ابن عُصْفُور: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيليّ، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ): حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه (المقرب) في النحو، و(الممتع) في التصريف، و(شرح الجُمَل)، ولد بإشبيلية، وتوفي بتونس.

ينظر ترجمته في: صلاح الدين، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر (ت٧٦٤هـ)، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣-١٩٧٤م: ٩٣/٢، ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبليّ (ت١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م: ٣٣٠/٥.

٢ **المقاصد الشافية**: ١٨٥/٥.

٣ ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل** (باب النعت): صـ١٤١.

٤ **المقاصد الشافية**: ٤٤٠/٢.

٥ ينظر: **ألفية ابن مالك**: صـ٢٣.

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي*فَافْتَحْ أو انْصِبَنْ أو ارْفَعْ تَعْدِلِ**

ولم يكتف ابن الضَّائع بتخطئة ابن عصفور في باب النعت، فقد عاب عليه قياسه في باب النداء، فقال ابن الضَّائع: "وإنما غلط ابن عصفور في باب النداء لما كان منصور النداء لا يجوز فيه إلا الحمل على اللفظ، وفي مبنيّه يجوز الوجهان"[1].

وهنا ابن الضَّائع يتكلم عن مسألة تشبيه النعت بالنداء في أن النعت إذا كان مضافًا أو مُطوَّلا، فلا يجوز فيه الحملُ على الموضعَ وهو الرفعُ، وإنما يكون منصوبا حملاً على اللفظ خاصة، ورأى ابن عصفور أن النداء مثله، وهو ما خطأه فيه ابن الضَّائع؛ لأن المطول في النداء قد يُحمَلُ على اللفظ في نحو: (يا زيدٌ الضاربُ عمراً)[2].

---

١ **المقاصد الشافية**: ٤٣٥/٢.

٢ ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٠/٢-٤٤١.

الفصل الثاني

موقف النحاة اللاحقين من ابن الضَّائع

في كتاب: (المقاصد الشافية)

توطئة: الدرس النحوي بعد ابن الضَّائع

المبحث الأول: موقف الأَبَدِيّ من ابن الضَّائع.

المبحث الثاني: موقف ابن أبي الربيع من ابن الضَّائع.

المبحث الثالث: موقف الشاطبيّ من ابن الضَّائع.

توطئة

الدرس النحوي بعد ابن الضَّائع

بين ابن الضَّائع (ت٦٨٠هـ)، والشاطبيّ (ت٧٩٠هـ) مائة وعشر سنوات، وقد استطاع الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية أن يأتي بآراء لثلاثة نحاة أندلسيين هو واحد منهم، -وأعني: الشاطبيّ-، لمناقشة آراء ابن الضَّائع النحوية، والذي يبدو لي أن آراء ابن الضَّائع بعد قرن من وفاته لم يكتب لها الشيوع في المشرق، ولم تصل إلى هناك؛ بل يظهر أنها لم تخرج من الأندلس.

بدليل أن الشاطبيّ لم يذكر أحداً اعترض على ابن الضَّائع، أو وافقه، أو ناقش آراءه من خارج الأندلس، فكل الذين ذكرهم الشاطبيّ من المتأخرين عن ابن الضَّائع هم من نحاة الأندلس، والشاطبيّ واحد منهم صاحب الكتاب المقاصد الشافية، وأما العالمان الآخران فهما ابن أبي الربيع والأُبَدِيّ.

ولعل كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ أسهم في انتشار آراء ابن الضَّائع في المشرق العربي، والراجح لدى الباحث أن آراء ابن الضَّائع وصلت إلى المشارقة قبل كتبه ومؤلفاته، فآراؤه التي ذكرها علماء الأندلس في مؤلفاتهم كانت سبباً من أسباب شيوع ذكر ابن الضَّائع في الدرس النحوي واللغوي والصرفي، وهذه من الأهمية بمكان في دراسة ابن الضَّائع من خلال كتاب المقاصد الشافية.

والشاطبيّ لم يذكر أحداً من النحاة اللاحقين بعد ابن الضَّائع رد ابن الضَّائع، أو وافقه، أو ناقشه فيما ذهب إليه سوى ثلاثة نحاة أندلسيين من بيئة ابن الضَّائع وموطنه.

ومع ذلك فإن ابن الضَّائع يمثل مرحلة تاريخية فاصلة في الدرس النحوي، فابن الضَّائع يعد من أواخر نحاة المغرب والأندلس قبل سقوط الدولة الموحدية على يد بني مرين[١]، وهم الدولة المرينية الأمازيغية.

أما عن اشتهار ابن الضَّائع في الأندلس بعد موته فليس بمستغرب، لأنه علم من الأعلام، وإليه انتهت رئاسة الدرس النحوي في زمانه، فهو الذي شرح كتاب سيبويه للأندلسيين، وهو الذي انتقد ابن عصفور، وردَّ على كتابه المقرّب، وغير ذلك من الأنشطة النحوية الكبيرة وكفى بها شهرة لصاحبها.

---

١ ينظر: حفيظة، يحياوي، **إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين**، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ٢٠١١م: صـ٢٦.

ويبدو أن شرح كتاب سيبويه قد اشتهر وانتشر في عصر الموحدين (٥٤٢-٦٧٤هـ)، فكان كأنه الدرس النحوي الرسمي، لشرح الكتاب وإقرائه للطلاب وفك معانيه، وصاحبنا ابن الضَّائع هو واحد من هذه الظاهرة؛ بل إن ابن الضَّائع من علماء الأندلس الذين جمعوا بين أكثر من شرح لسيبويه، فقد جمع ابن الضَّائع بين شرحي ابن خرّوف الأندلسيّ (ت٦٠٩هـ)، والسيرافيّ البغداديّ (ت٣٦٨هـ)[١].

١ ينظر: أبو عبية، طه عبد المقصود عبد الحميد، **الحضارة الإسلامية: دراسة في تاريخ العلوم الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٧٧٦/٢.

المبحث الأول

موقف الأبَدِيّ[1] من ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية

وافق ابن الضَّائع الأبديّ، وابن أبي الربيع، وشيخهم جميعاً الشلوبين في أن (أوشك)، من قسم (عسى) الذي هو للمقاربة في (الرجاء)، قال ابن الضَّائع: "والدليل على ذلك أنك تقول: عسى زيد أن يحج، ويوشك زيد أن يحج -ولم يبرح من بلده-، ولا تقول: كاد زيد أن يحج –إلا وقد أشرف عليه-، فلا يقال ذلك وهو ببلده"[2].

وذلك لأنّ عسى من أفعال التّرجّي، وهو مختصّ بالاستقبال، فناسب اقتران خبرها بأن الموضوعة له، وكان القياس وجوب ذلك، حتى ذهب البصريّون والجمهور إلى أنّ التجريد ضرورة، وأما أوشك فإنّما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجّي أختا لعسى، وأمّا إذا جعلت للمقاربة تبعا لجماعة منهم ابن مالك وابنه، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى[3].

ومعنى أوشك في الأصل أسرع، واشتقاقه من وشك الأمر، ككرم بمعنى سرع والوشيك السريع، ويوشك يسرع، وقد يستعمل على الأصل فيقال :أوشك فلان في السير أي أسرع، والكثير في خبرها أن يقترن بأن، لأنها أبعد في الاستقبال من كاد و " لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف كاد وكرب فللقرب، فلهذا اختصت عنها بغلبة الاقتران بأن[4].

---

١ الأَبَّدِيّ: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخُشنيّ الأَبَّدِيّ الإشبيليّ، ولد بأُبَّدَة -بالدال المهملة، ويجوز بالذال المعجمة، والأول أشهر- في الأندلس، وتوفي بمدينة غرناطة في شهر رجب من سنة ٦٨٠هـ عن عمر يناهز سبعاً وستين عاماً، قيل عنه أنه كان نحوياً ماهراً ذاكراً لخلاف النحويين، من أحفظ أهل وقته بخلافهم من بصريّ وكوفيّ، وهو من أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه، وبالجملة فقد كان من متقدمي أهل وقته في ذكر الفن النحويّ.

ينظر ترجمته في: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: ٢٤٩/١/٥، ٣٩١، **إشارة التعيين**: صـ٢٣٣، **البلغة**: صـ١٥٩، **بغية الوعاة**: ١٩٩/٢.

٢ **المقاصد الشافية**: ٢٢٧/٢.

٣ الشيرازيّ، السيد علي خان المدنيّ، **الحدائق الندّية في شرح الفوائد الصمديّة**، تحقيق: الدكتور السيد أبو الفضل سجادي، منشورات ذوي القربى: صـ٢٦٤-٢٦٥.

٤ ينظر: السامرائيّ، فاضل صالح، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ٢٨٠/١-٢٨١.

وهذه المسألة قد مرت فيما مضى في المبحث السابق، وجدير بالذكر أن هذه المسألة من المسائل الخلافية ليس عند القدامى فقط؛ وإنما الخلاف قائم عند النحاة المعاصرين أيضاً، فمن الخلاف القديم ما ذكره الزمخشريّ[1] من أن (عسى) دلالتها تتساوى مع (قارب) أو (قرب)، فهي ليست للرجاء، والذي يبدو أنَّ الزمخشريّ قد اعتمد على رأي ابن فارس[2] الذي ذهب إلى أن (عسى) إنما وضعت للقرب والدنو.

ومن الخلاف المعاصر يكفي أن أثبت هنا ما ذكره الأستاذ عباس حسن[3] أن (أوشك) من أفعال الرجاء لا المقاربة، وقدم فيها مقترح تيسير[4].

والذي ظهر للباحث أن الفارق بين الرجاء والقرب فارق دقيق جداً، فأفعال الرجاء تدل على الماضي القريب من الحال، وأفعال المقاربة تدل على الحال غير التام، أي مقاربة حدوث الفعل في الحال؛ لكنه لم يتم.

---

١ ينظر: الزمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م: صـ٢٦٩.

٢ ينظر: ابن فارس، أحمد ابن زكرياء القزوينيّ الرازيّ، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م: صـ٢٣٧.

٣ ينظر حسن، عباس،: **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة: ٦١٩/٣.

٤ ينظر: العكيليّ، حسن منديل حسن، **دراسات نحوية**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: صـ٢٣٢.

المبحث الثاني

موقف ابن أبي الرَّبيع[1] من ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية

التقى ابن الضَّائع وابن أبي الربيع عند الشاطبيّ في المقاصد الشافية في مسألتين، وكانا زميلي دراسة عند شيخهما الشلوبين، وفي كلا المسألتين كان هناك توافق واتفاق في رأييهما اللذين هما رأيان لشيخهما من قبل، فالمسألة الأولى في الخلاف النحوي في كلمة "أوشك" هل هي من قسم "عسى" وأفعال مقاربة الفعل في المخيلة والرجاء؟ أو من قسم "كاد"، وأفعال مقاربة الفعل في الوجود؟ والمعنيان متباينان، فقد ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضَّائع والأبديّ وابن أبي الربيع: أنّ أوشك من قسم عسى الذي هو للمقاربة في الرجاء، قال ابن الضَّائع: "والدليل على ذلك أنك تقول: عسى زيد أن يَحُجّ، ويوشك زيدٌ أن يحجّ -ولم يبرح من بلده- ولا تقول: كاد زيدٌ يحجّ"[2].

قال المكناسيّ: "ولما لم يكن انتفاء (أن) بعد أوشك خاصاً بالشعر قال: (نزراً)، ولم يقل: (شذ)، وفهم ابنه -أي: ابن الناظم- من هذا النظم -أي: ألفية ابن مالك- أن (أوشك) من قسم (كاد) لمقاربة الفعل في الوجود -كما في التسهيل-، والأظهر من النظم أنها من قسم (عسى)

---

١ ابن أبي الربيع: أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن عبيد الله بن أبي الربيع القرشيّ الأمويّ العثمانيّ، ولد في إشبيلية، عالم من علماء القرآن والحديث والفقه والأصول والفرائض، بالإضافة إلى علوم اللغة والنحو والأدب التي برز فيها وصار إماماً من أئمتها، توفي في سبتة، في السادس عشر من شهر صفر سنة ٦٨٨هـ.

انظر ترجمته في: **صلة الصلة**، صـ٨٣، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: ١٢٦/٢.

٢ **المقاصد الشافية**: ٢٧٧/٢.

لمقاربة الفعل في الرجاء، لأنه ذكر أولاً فعلين من قسمين، ثم ألحق بكل فعل ما أشبهه، فقال: (وكعسى حرى)، وأردفه بـ(اخلولق وأوشك)، ثم رجع ليذكر ما يلحق بـ(كاد)، فقال: (ومثل كاد في الأصح كربا) [1]، وهذا موافق لما ذكره الشلوبين وتلامذته: الأبدي وابن الضَّائع وابن أبي الربيع أن (أوشك) من قسم عسى الذي هو للمقاربة في الرجاء"[2].

والمسألة الثانية في نعت المنصوب وجواز نصبه على اللفظ، ورفعه في الحمل على الموضع، فيقال: (لا غلامَ خيراً من زيد)، ويقال: (لا غلامَ خيرٌ من زيد)، وهذا مذهبُ سيبويه والمحققين كالسيرافيّ وابن خروف والشلوبين وتلامذته: ابن أبي الربيع، وابن الضَّائع، وسواهما خلا ابن عصفور، فعنده كما مرَّ معنا أنّ نعت المنصوب لا يكون إلا منصوباً ولا يجوز فيه الرفع حملاً على الموضع، فالوجهان سائغان عندهم وعند غيرهم، لأن المنصوب بلا عندهم كالمجرور بمن في قولك: هل من رجلٍ؟[3].

وهذه المسألة يحددها النحاة على اعتبار محل لا مع اسمها؛ فإنَّ محلهما الابتداء[4].

---

١ قال ابن مالك في الألفية: ٢٠.

ككان كاد وعسى لكن ندر*غير مضارعٍ لهذين خبر**
وكونه بدون أن بعد عسى*نزرٌ وكاد الأمر فيه عُكسا**
وكعسى جرى ولكن جُعلا*خبرها حتما بأن متصلا**
وألزموا اخلولق أنْ مثل حرى*وبعد أوشك انتفا أن نزرا**
ومثل كاد في الأصحّ كربا*وترك أن مع ذي الشروع وجبا**
كأنشأ السائق يحدو وطفق*كذا جعلت وأخذت وعلق**
واستعملوا مضارعاً لأوشكا ... وكاد لا غير وزادوا موشكا

٢ المكناسيّ، محمد بن أحمد ابن غازي العثمانيّ (ت٩١٩هـ)، **شرح المكناسي: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسمى: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراديّ وزوائد أبي إسحاق**، دراسة وتحقيق: حسين بركات ،مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م: ٣٣٦/١، **شرح التصريح على التوضيح**: ٢٨٣/١.

٣ ينظر: **المقاصد الشافية**: ٤٣٤/٢.

٤ ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٩/٢.

المبحث الثالث

موقف الشاطبيّ[1] من ابن الضَّائع في كتابه: (المقاصد الشافية)

للشاطبيّ مواقف في كتابه: (المقاصد الشافية) من آراء ابن الضَّائع، فلم يكن الشاطبيّ مجرَّدَ ناقلٍ فقط عن ابن الضَّائع؛ وإنما كان موافقاً، ومعترضاً عليه، ومناقشاً آراءَهُ، وهو يستعرض آراء النحاة عامة ومن بينهم ابن الضَّائع خاصة.

ويظهر اهتمام الشاطبيّ بآراء ابن الضَّائع من خلال تتبعه لآراء ابن الضَّائع المنتشرة في كتبه، فحاول الشاطبيّ جمعها في كتاب أسماه: (المقاصد الشافية)، فالذي يقرأ المقاصد الشافية للشاطبيّ يدرك أن الشاطبيّ قد اطلع على كتب ابن الضَّائع، فقد نص على كتاب التصغير من شرح ابن الضَّائع للجُمَل[2]، ونقل نصوصاً مقتبسة كاملة من ابن الضَّائع، ويدلك عليها عبارة: "قال ابن الضَّائع"[3]، وعبارة: "انتهى ما قاله ابن الضَّائع"[4]، وغيرهما.

ولم يكتفِ الشاطبيّ بنقل النصوص من كتب ابن الضَّائع، وإنما نقل لنا أحكام ابن الضَّائع التي يتداولها النحاة، فمن ذلك ما حكي عن ابن الضَّائع أنه نقل اتفاق النحاة على مسألة ما[5]، وكان الشاطبيّ يرشد قراء كتابه المقاصد الشافية إلى الرجوع إلى كتب ابن الضَّائع للاطلاع على أقواله وآرائه، كما قال في موضع: "وقد حرر ابن الضَّائع هذا المعنى تحريراً حسناً، فطالعه في موضوعه من كتابه"[6].

---

١ الشاطبيّ: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغَرْناطيّ، والشَّاطبيّ: بفتح الشين مع التشديد، وكسر الطاء، نسبة إلى شاطبة، وهي مدينة بشرقي الأندلس، واشتهر الشَّاطبيّ بهذه النسبة؛ لأنه كان كثيرًا ما ينتسب لها في كتاباته وفتاويه، وقد نصَّ أكثر المترجمين للشاطبيّ أن وفاته كانت يوم الثلاثاء، الثامن من شهر شعبان سنة ٧٩٠هـ، وكانت وفاته بغرناطة، وقد قارب السبعين حين وفاته.

انظر ترجمته في: **معجم المؤلفين**: ٧٧/١، المجاريّ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد الأندلسي (ت٨٦٢هـ)، **برنامج المجاري**، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٢م: صـ١١٦، ١٢٢، ابن القاضي، أبي العباس أحمد بن محمد المكناسيّ، **درة الحجال في أسماء الرجال**، ، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس: ٩٧/١، مقدمة تحقيق **المقاصد الشافية**: صـ٧١-٨٠.

٢ **المقاصد الشافية**: ٢٤٥/٧.

٣ **المقاصد الشافية**: ٥٣٠/٣، ٣٧٦/٧، ٤٧٩/٨، ٥٠٢/٨.

٤ المصدر نفسه: ٥٠٣/٨.

٥ المصدر نفسه: ٥٥٢/٣.

٦ المصدر نفسه: ٤٧٧/٥.

فأغلب آراء ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية لاقت قبولاً حسناً من الشاطبيّ فأوردها موافقة وتأييداً لجمهور النحاة ولآرائه، وأتى بها تعزيزاً لما ذهب إليه وقرره، فابن الضَّائع ومؤلفاته يعدان مصدراً هاماً من مصادر الشاطبي في كتابه: (المقاصد الشافية).

وفي المقاصد الشافية اعتراضات للشاطبيّ على ابن الضَّائع، ترشدك إليها التصريحات والتلميحات والمفهومات، فمن ذلك عبارة الشاطبيّ: "زعم ابن الضَّائع"[1]، وغيرها، ومن الأمور التي اعترض الشاطبيّ بها على ابن الضَّائع من المسائل: (صرف ما لا ينصرف عند الضرورة)، وأن صرف ما لا ينصرف زيادة تؤول إلى نقص، فقال الشاطبيّ: "وما ألزمه ابن الضَّائع لا يلزم، فإن الغالب في معهود الضرورات أن لا زيادة في لحاق التنوين ما آخره ألف ولا نقصان، وما صوره أمور اتفاقية نادرة لا تلتفت العرب إلى مثلها، فلا ينبغي أن يعوَّل عليها".

ومن الخلافات الأخرى بين الشاطبيّ وابن الضَّائع قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فابن الضَّائع هو أول من رفض الاحتجاج به، فقد عدّه الباحثون بأنه زعيم النحاة في منع الاحتجاج بالحديث النبوي، وتابعه تلميذه أبو حيّان[2]، في حين أن الشاطبيّ خالفه، وتوسط في المسألة ففرَّق بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وبين ما روي بالمعنى.

---

١ المصدر نفسه: ٦١٨/٥.

٢ ينظر: أبو زهر، محمد محمد، **الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية**، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م: صـ٢١٨.

الفصل الثالث

اجتهادات ابن الضَّائع العلمية في كتاب: "المقاصد الشافية"

المبحث الأول: اجتهادات ابن الضَّائع في ضوء السماع والقياس.

المبحث الثاني: اجتهادات ابن الضَّائع في ضوء العلة.

المبحث الثالث: اجتهادات ابن الضَّائع في المسائل الصرفية.

المبحث الأول

اجتهادات ابن الضَّائع في ضوء السماع والقياس

وفيه مسائل

المسألة الأولى: تعريف السماع والقياس

المسألة الثانية: السماع عند ابن الضَّائع كما في كتاب المقاصد الشافية

المسألة الثالثة: القياس عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية

المسألة الأولى: تعريف السماع والقياس

أولاً: تعريف السماع لغة، واصطلاحاً، وشروطاً

السماع لغةً هو: هو حسّ الأذن، يقال: سمعه سَمعاً وسِمعاً وسَماعاً وسماعةً وسماعيةً، وهو ما سمعت به فشاع وتُكُلِّمَ بِهِ[1]، وأما تعريف السماع اصطلاحاً فهو كما قال الأنباريّ: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولّدين وغيرهم، وما جاء شاذًّا"[2]، فالسماع نلاحظ أنه يقال له أيضاً: النقل.

ويشترط في السماع أو في المسموع أن تتوافر فيه أربعة شروط أساسية، هي[3]:

١- اللغة العربية؛ فلا بدَّ أن يكون الكلام المسموع عربيًّا.

٢- الفصاحة؛ فلا يُعتدُّ بالكلام الخارج عن ضوابط الفصاحة.

٣- صحة النقل؛ وذلك بالسند الصحيح والرواية المتصلة.

٤- أن يكون المنقول خارجًا عن حدِّ القلة إلى حد الكثرة، أي: أن يكون مطردًا، فإذا كان قليلاً فلا يُعَدُّ نقلاً.

ثانياً: تعريف القياس لغة، واصطلاحاً، وأركاناً

للقياس تعريفات كثيرة لغة، واصطلاحاً، وسأكتفي بقول لابن الحاجب جمع فيه بين التعريفين في موضع واحد، فقال: "القياس لغة: التقدير، قست الثوب بالذراع، وفي الاصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه"[4].

---

١ **لسان العرب**: ٤/٢٠٩٥-٢٠٩٦.

٢ الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن (ت٥٧٧هـ)، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: الدكتور عطية عامر، المكتبة الكاثوليكية - بيروت، ١٩٦٣م: صـ٢٨.

٣ ينظر: المصدر نفسه.

٤ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المالكيّ (ت٦٤٦هـ)، **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م: صـ١٦٦.

وللقياس أركان كما هو معروف عند العلماء، وفي ذلك يقول الأنباريّ: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو"[١].

المسألة الثانية: السماع عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية

أتى الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية بأصول في النحو كانت منهجاً يسير عليه الباحثون، ومن بين ذلك قضية السماع الرئيسة، التي وردت في كتابه ومناقشاته واعتراضاته، ففي موضع نجد أنه ينقل رأي سيبويه في هذه المسألة تحديداً بقوله: "... فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلَّم به العرب"[٢]، وقال في الموضع نفسه: "هذا جواب ابن الضَّائع في المسألة"[٣].

هذا وقد وجّه ابن الضَّائع عدداً من آراء سيبويه على منهج السماع، مثال ذلك ما نقل عن السيرافيّ من أن تصغير "نابٍ" هو "نُوَيْب"، قال سيبويه: "وهو غلط منهم"[٤]، فتصغيرها عنده: نُيَيْب بضم النون وكسرها، فقال ابن الضَّائع: "ولو حفظ سيبويه هذه اللغة في "نُوَيْب" لحمل عليها هذا"[٥].

---

١ **لمع الأدلة في أصول النحو**: صـ٩٣.
٢ **الكتاب**: ٤٩٣/٣.
٣ **المقاصد الشافية**: ٥٨١/٧.
٤ **الكتاب**: ٤٦٢/٣.
٥ **المقاصد الشافية**: ٣٥٦/٧.

والنص الأبرز لابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية يتجلى بقوله: "...؛ بل لا ينبغي أن يُعْدَل عنه إلا بسماع بَيِّن"[١].

ويظهر تشدد ابن الضَّائع في السماع أنه لا يعدل به إلى دليل لغوي آخر كالقياس وغيره، وإنما يكتفي به، كما قال الشاطبيّ: "ولذلك قال ابن الضَّائع: إن كان قول أبي الحسن في اللَّوَيْتَا واللَّوَيَّا مسموعاً، قيل: ولا مجال للقياس في هذه الأسماء، فلم يقطع بنفي السماع فيهما، وإن كان الأظهر نفيه"[٢].

المسألة الثالثة: القياس عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية

من أشهر مسائل القياس عن ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية هو حمله التعريف بالتعليق على التعريف بالغلبة قياساً، والفرق بينهما هو أن المراد بالتعليق: "تخصيص الشيء بالاسم قصداً، كتسمية المولد له ابنٌ زيداً"[٣]، وأما المراد بالغلبة فهو: "تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات في شائع اتفاقاً، كتخصيص عبدالله بابن عمر، ويثرب بالمدينة، ومصنف سيبويه بالكتاب"[٤].

قال الشاطبيّ: "ويكفيك عذراً عنه أن النحويين لم يذكروا فيه إلا قسم التعريف بالغلبة، وأهملوا التعريف بالتعليق، حتى عُدَّ ابن الضَّائع أنه لم ينبه عليه أحد إلا هو، وما ذاك إلا لفقده في كلام العرب"[٥]، وقال: "هذا ما في هذه المسألة، وهي ما قرر ابن الضَّائع، وذكر أنه القياس عنده، وهو قياس لا مدفع فيه"[٦].

قال الشاطبيّ: "فتقول في النسبة إلى : "ابن زيد" -علماً-: ابنيٌّ أو بنويٌّ، وفي: "أبي زيد" -علماً- كذلك: أبويٌّ، لا بد من هذا؛ إذا العلة التي لأجلها نسب إلى العجز هناك هي قصد الثاني للتعريف به، وليس ذلك هنا؛ بل حاصله حاص امرئ القيس، فدخل تحت حكم امرئ القيس في أن العلمية وقعت بهما معاً، ولم يتعرف الأول بالثاني، كما لو كان رجل غلاماً لزيد، فكثر تعريفه به حتى غلب وصار في حيّز الأعلام، وأردت أن تنسب إليه لوجب أن تقول: زيديٌّ؛ لأن التعريف هنا بالغلبة لا بالتعليق"[٧].

---

١ المصدر نفسه: ٣٩٣/٧.

٢ المصدر نفسه: ٤٢٦/٧.

٣ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون: ١٧٠/١.

٤ انظر: المصدر نفسه.

٥ **المقاصد الشافية**: ٥٤٠/٧.

٦ المصدر نفسه: ٥٣٧/٧.

٧ **المقاصد الشافية**: ٥٣٦/٧.

وفي مسألة القياس عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية نجد اعتراضه على الشلوبين وموافقته لأبي علي -الفارسيّ-، كما قال الشاطبيّ: "قال ابن الضَّائع: وكان الأستاذ أبو علي -الشلوبين- يأخذ عليه في ذلك، يعني في كونه قاس على ما هو شاذ، وكان الشلوبين يجعل ذلك من شواذ النسب"[1].

وفي مسألة رد القياس ورفضه فإنَّ ابن الضَّائع قد ردَّ على ابن عصفور والأبديّ في تأويل "ذو" قياساً على الصفة بأنها لا تجوز؛ لأن التأويل في الصفة بالحمل على الفعل، فالصفة الجارية على الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية، ألا ترى أن من قال: جاء الموعظة، لا يقول مشيراً إليها: هذا الموعظة، قال: ولذلك زعم الخليل في قوله: {هذا رحمة من ربي}[2]، أن الإشارة إلى المطر لا إلى الرحمة[3].

كما أن الشاطبيّ ذكر أنواعاً من القياسات لابن الضَّائع، فذكر قياسَ الإثبات مثلاً، ومثاله: فتح همزة "أيمُن" قياساً على فتح همزة "أل"؛ لكونه لم يتمكن في بابه تمكين الأسماء، ولم يستعمل إلا في موضع واحد وهو القَسَم، فكذلك قاس الفارسيّ فيه الحكم الأخير، قال الشاطبيّ: "وقد حمل ابن الضَّائع قول سيبويه: ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في "أيمُن"، على أنه يريد ما ذكره الفارسي من قياس الإثبات"[4].

---

١ المصدر نفسه: ٣٤٦/٥.
٢ سورة الكهف: ٩٨.
٣ **المقاصد الشافية**: ٤٥٥/١.
٤ المصدر نفسه: ٣٢٥/٦.

المبحث الثاني
اجتهادات ابن الضَّائع في ضوء العلة
وفيه مسألتان

المسألة الأولى: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

المسألة الثانية: العلة عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية

المسألة الأولى: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف العلة لغة

العلة: بكسر العين، بمعنى المرض[١]، والعلة الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه[٢]، أو عن حاجته، والعلة السبب[٣]، ويقال: اعتلَّ: إذا تمسك بحجة[٤].

ثانياً: تعريف العلة اصطلاحاً

بعبارة القدامى: "تغير المعلول عمّا كان عليه"[٥]، وقيل هي: "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[٦].

وبعبارة المعاصرين: "هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"[٧].

والتعليل في عمومه بيان علة الشيء، وتقدير ثبوت المؤثر إثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول[٨].

ويميل الباحث إلى التعريف الأخير ؛ لأنه الأنسب والأقرب لما نتحدث عنه في العلل النحوية واللغوية.

---

١ الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، **العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م: ٨٨/١.

٢ ينظر: المصدر نفسه.

٣ ينظر: **لسان العرب**.

٤ الفيوميّ، أحمد بن محمد، **المصباح المنير**، تصحيح: مصطفى السقا، مطابع البابي الحلبي، مصر: ٧٧/٢.

٥ الرمانيّ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت٣٨٤هـ)، **الحدود في النحو**، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م: صـ٣٨.

٦ الجرجانيّ، علي بن محمد الشريف (ت٨١٦هـ)، **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م: صـ١٦٠.

٧ المبارك، مازن، **العلة النحوية: نشأتها وتطورها**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م: صـ٩٠.

٨ الملخ، حسن، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**: دار الشروق، عمان-الأردن، ٢٠٠٠م: صـ٢٩.

المسألة الثانية: العلة عند ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية

عرض الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية شيئاً عن أوجه المشابهة التي ذكرها النحاة بين ياء النسب وتاء التأنيث، من حيث الدلالة على الجنس والواحد، ودلالة النسبة، واشتراكهما في العلامة التي تلحق آخر الاسم، وعدم الجمع بينهما، فنقل الشاطبيّ رأي ابن الضَّائع في ضعف هذه الوجوه التعليلية، وذكر أنه إذا كان لا بد من تعليل فالأولى ما قال بعضهم: إن الاسم المنسوب يصير بياء النسب صفة، فتدخله تاء التأنيث إذا جرى على مؤنث، تقول: امرأة تيمية وقيسية[1].

كما نجد تعليلاً لابن الضَّائع في المقاصد الشافية ينقله عنه الشاطبيّ في مسألة تسمية همزة الوصل بهذا الاسم، فيقول: "وقال ابن الضَّائع: وقد يقال سميت همزة الوصل؛ لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، قال: والإضافة قد تكون بأدنى ملابسة"[2].

فابن الضَّائع مشارك -أيضاً- في علم العلل النحوية من خلال كتاب المقاصد الشافية، والوجه التعليلي يخضع للتأمل عند ابن الضَّائع، ومن ثم يصدر حكمه على العلة قوةً أو ضعفاً، كما أنه يعلّل كذلك في بعض آرائه النحوية كما نقل عنه الشاطبيّ.

---

١ **المقاصد الشافية**: ٤٣٨/٧.

٢ المصدر نفسه: ٤٧٨/٨.

المبحث الثالث

اجتهادات ابن الضَّائع في المسائل الصرفية

وفيه مسائل

توطئة

المسألة الأولى: جمع "أخت"، و"بنت"

المسألة الثانية: بناء "اختير"

المسألة الثالثة: بناء "فُعِلِ" في الأسماء

المسألة الرابعة: الوقف

توطئة

لابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية اجتهادات صرفية نقلها عنه الشاطبيّ في مسائل صرفية عديدة تتعلق ببنية الأسماء، وصياغة الأفعال، والجموع، والوقف، وغير ذلك من المسائل، وقد استطاع ابن الضَّائع من خلال الدرس الصرفي أن يثبت رأيه، وأن يتبناه الشاطبيّ نفسه في كتابه: المقاصد الشافية، كما في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: جمع "أخت"، و"بنت"

لما اعترض الفارسيّ على سيبويه بلزوم التاء في: "أخت، و"بنت"، وصلاً ووقفًا؛ لأنهما للإلحاق، ورأى أن جمعهما على: "أختتات"، و"بنتات"، من أجل أن الملحق يجري مجرى الأصل، فالقياس في هذا على طريقة واحدة[1].

فقد أورد الشاطبيّ رداً لابن الضَّائع على الفارسيّ بقوله: "وأما كون أخوات وبنات ليسا بجمع لأخت وبنت، فلا ينبغي أن نقول بذلك، فإن العرب تقول في تثنية أخت: أختان، وفي الجمع: أخوات، فليس لنا أن نقول إلا أنه جمعه، كما ليس لنا أن نقول في عرسات إلا أنه جمع عرس حقيقة، فلا نقول إنه جمع لمقدّر هو عرسة مثلاً، ويزيله عن الشذوذ أن هذه التاء شبيهة بتاء التأنيث فعوملت معالمتها، وهو أولى من دعوى شذوذين، أحدهما: أن أختاً لم يجمع، فإنه شذوذ، والآخر: أن أخوات جمع لشيء لم ينطق به، وهو شذوذ أيضاً، وكذلك نقول في بنات: إنه جمع ابنة، واستغني به عن جمع بنت، أو هو جمع لهما، وهو الأولى"[2].

---

١ الزهرانيّ، سامي بن محمد بن يحيى الفقيه، **تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه: جمعاً ودراسة**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٣١/١٤٣٢هـ: صـ٤٢٧.

٢ **المقاصد الشافية**: ٥٦٢/٧-٥٦٣.

فالشائع في كتب النحو أن (بنات) جمع سلامة لبنت، قال أبو البقاء العكبريّ: ((فإنْ جمعتَ بِنْتًا قلت بَناتٍ، فحذفت لأم الْكَلِمَة الَّتِي أبدلت فِي الواحدِ تَاء، فوزنُها الآن فَعَات وإنْ جمعتَ أُخْتًا قلتَ أخَواتٍ، فَلم تَحْذفِ اللاَّمَ، والفرقَ بَينهمَا أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا بُنِي على مُذكّره، فمذكَّر بَنَات فِي الْجمع بنُون، فلامُه محذوفة، كَذَلِك مؤنَّثِه، وَالْجمع فِي أخ إخْوَة من غير حذف كَذَلِك مؤنَّثه))[1].

قال ابن مالك:

((وكان حق بنْت وأخْت أن يقال فيهما بِنْتات وأُخْتات؛ لأن تاءهما قد غُيّرت لأجلها البنية، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء مَلَكوت، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال: بنتيّ وأخْتِيّ، لكنه وافق ههنا على الامتناع من بنتات وأختات؛ لأن تاء بنت وأخت وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث، فهي مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث، فكان اجتماعها مع تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء النسب، فلذلك اتفق على حذفها في الجمع، واستغنوا عن أبنات ببنات، كما استغنوا عن أبنين ببنين))[2].

والخلاصة أن ابن الضَّائع يرى في جمع أخت، وبنت؛ أخوات وبنات، ولا يرى بغير ذلك، ويبرر موقفه بأن العرب تقول ذلك.

المسألة الثانية: بناء "اختير"

استعرض الشاطبيّ في المقاصد الشافية بعض الآراء الصرفية لبناء لفظ: "اختير"، فمنهم من يبقي همزة الوصل على ضمّها مطلقاً، فيقال: "اُخْتِيرَ"، ومنهم من يقول: "اُخْتُورَ"، وهي لغة، ومنهم من يعتمد على رأي الإشمام، ثم قال: "والذي يفهم من التسهيل أن همزة "اختير"، تضم مع الضم الخالص، وتشمُّ مع الإشمام، وتكسر مع الكسر"[3].

---

١ العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ محب الدين (ت٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م: ٣٣٨/٢.

٢ **شرح التسهيل**: ٩٨/١.

٣ **المقاصد الشافية**: ٣١/٣.

وقد أشار ابن الضَّائع إلى وجه كسرها مع كسر الثالث بعدما حكم في نحوه: اِخْتِيرَ، ولم يحكم به في: أُغزي[1].

حكم: "اغزي"، إن كانت قبل كسرة عارضة ففيها وجهان[2]:

الضم الخالص، نحو: أُغْزي يا هند، وإشمامها بالكسرة، نحو: اغْزي، بضمة منحوٍ بها نحو الكسرة.

قال السيوطيّ: "وفرق ابن الضَّائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه فإن ذلك صار أصلا في المعتل ملتزما وبأن الكسر في اغزي للمضير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا لشيء منفصل"[3].

قال ناظم مبلغ الآمال[4]:

وَهَمْزُ نَحْو: اخْتِيرَ تَابِعٌ لَّمَا*لِثَالِثٍ فَاكْسِرْ وَأَشْمِمْ وَاضْمُمَا**

فـ"اخْتَارَ" ونحوه إذا بني للمفعول، يجوز في ثالثه ثلاثة أوجه[5]:

الضم، والكسر الخالصان، والإشمام.

وأما الهمزة منه، فحكمها أنها تتبع ما ثبت للحرف الثالث من ذلك.

فاكسر الهمزة إن كسرتَ الثالثَ بإخلاصٍ، واضممها إن ضممته بإخلاص، وأشممها إن أشممته، ودخل في نحو "اخْتِيرَ" نحو "انْقِيدَ".

فابن الضَّائع قد اختار وجهاً آخر في بناء "اختير" بعد الضم والإشمام، لتجوز الأوجه الثلاثة.

---

١ ينظر: المصدر نفسه.

٢ ينظر: السجلماسيّ، محمد بن أبي القاسم العيساويّ الرباطيّ (ت١٢١٤هـ)، **مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال**، تحقيق: محمد الناصريّ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٩٤م: صـ٣٦١.

٣ السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: ٣١٥/٣.

٤ السجلماسيّ، محمد بن أبي القاسم العيساويّ الرباطيّ (ت١٢١٤هـ)، **مبلغ الآمال لطالبي التصريف في الأفعال**، فاس، ١٣٢٨هـ: صـ٢٠.

٥ التلسمانيّ، محمد بن العباس البعاديّ (٨٧١هـ)، **تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال**، تحقيق: د. محمد الناصريّ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، صـ٣٦١.

المسألة الثالثة: بناء "فُعِلٍ" في الأسماء

قال ابن مالك[1]:

وفِعُل أهملَ، والعكسَ يَقِلْ*لقصدهم تخصيصَ فِعْلٍ بفُعِلْ**

قال المراديّ: "أهمل من أبنية الثلاثي: فِعُل، بكسر الفاء وضم العين، لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وقوله: والعكس، يعني به بناء فُعِل بضم الفاء وكسر العين، وهذا الوزن فيه خلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر، وإن كان أخف من عكسه، وذهب قوم إلى أنه مستعمل؛ لكنه قليل، وهو الظاهر"[2].

ذكرها ابن قتيبة الدينوريّ في باب شواذ البناء[3].

وكان رأي سيبويه ووافقه ابن الضَّائع أنه ليس في الأسماء: "فُعِل"، وإنما هو مختص بالفعل[4]؛ ويكون في الأفعال كثيراً، ولكن أثاروا مسألة النقل، والنقل هو: "عبارةٌ عن نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله حتى يوقف عليه بخالص السكون"[5]، ففي حالة إذا وقع قبل الكسرة المنقولة مضموم كقولك في (مِنَ البُسْرِ): (مِنَ البُسِرْ)، فجاء في النقل على صورة فُعِلٍ وهو غير موجودٍ في أبنية الأسماء وإنما يوجد في أبنية الأفعال نحو ضُرِبَ وأُكِلَ وعُلِمَ، فهذا البناء لما عُدِم نظيرهما في الأسماء كرهوا أن يأتوا في النقل بصورة غير موجودة، وأيضاً فعلة امتناع البناء موجودة في هذا النقل، وهو استثقال الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم من غير فاصل بينهما[6].

---

١ **ألفية ابن مالك**: صـ٧٤.

٢ المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصريّ المالكيّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م: ١٥١٢/٣-١٥١٣.

٣ **أدب الكتّاب**: ١٢٥/١.

٤ المصدر نفسه.

٥ **المقاصد الشافية**: ٥٩/٨.

٦ المصدر نفسه: ٧٠/٨-٧١.

فتساءل الشاطبيّ: ماذا يفعل من لغته النقل؟ لأنه سيصطدم بموضوع التقاء الساكنين، فكان الرأي رأي سيبويه وهو تحريك الحرف الأول بحركة الثاني ليزول التقاء الساكنين، وهو ما يعرف بالإتباع، فقال ابن الضَّائع في الإتباع: "هذا يدل على رعي التقاء الساكنين؛ لأنهم لما كرهوا ذلك عدلوا إلى ما يزيل التقاءهما، وإن لم يكن فيه بيان حركة الموقوف عليه"[1].

فالخلاصة أن ابن الضَّائع يرى أن "فُعِلٍ" مختصاً بالأفعال لا الأسماء، وفي النقل موجود في أبنية الأفعال لا في أبنية الأسماء.

المسألة الرابعة: الوقف

الوقف لغة: الكف والحبس عن مطلق شيء[2].

واصطلاحاً هو: قطع النطق عند إخراج آخر اللفظ[3]، وتلزمه تغييرات مختلفة في الحسن والمحلّ، ترجع إلى سبعة[4]، هي: الإسكان المجرد، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال، وزيادة الألف، والإثبات، والنقل.

ومن شروط الوقف عدم الوقف على اسم أو فعل بتضعيف الحرف الموقوف عليه، ولا سيما إذا كان تالياً لسكون، كـ: زيدّ، وعمروّ" لئلا يجتمع ثلاثة سواكن[5]، والإشكال الآخر هو أن ما قبل الآخر ساكناً بمنزلة المتحرك وذلك حروف المدّ واللين لأنّ مدّها يقوم مقام الحركة.

---

١ المصدر نفسه: ٧٥/٨.

٢ ينظر: **لسان العرب**: ٣٠٥٩/٩.

٣ الفاكهيّ، عبد الله ين أحمد (ت٩٧٢هـ)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م: صـ٣٠٨.

٤ ينظر: المصدر نفسه.

٥ **شرح التصريح على التوضيح**: ٦٢٤/٢.

فلا ينبغي أن يجوز في الوقف على الألف؛ لأن الجمع بين ساكنين على الإطلاق مستثقلٌ، فلا يجوز أن يُؤتى به في الوقف الذي هو موضع استراحة، فإذا استثقل الساكنان في الوقف كما ذكر فاستثقال ثلاثة سواكن أولى مع أن هذا لم ينقل عن العرب، فالقولُ بجوازه قولٌ باختراع اللغة وإذا امتنع في الألف فهو في الياء والواو أولى بالامتناع قاله ابن الضَّائع[1].

لكن يبدو أن لتلميذ ابن الضَّائع رأياً آخر، وأعني به أبا حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) فقال: ((لكن الألف لمدها تجري مجرى المتحرك؛ فكأنه بقي ساكنان، والوقف عليه ممكن، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف))[2].

ولهذا قال خالد الأزهريّ عن الوقف:

((وشروطه خمسة أمور؛ بل ستة، وهي:

١- أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة، قاله الجاربرديّ.

٢- وأن لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة، كـ:خطأ، ورشأ؛ لأنت الهمزة لا تدغم، ولا يدغم فيها في موضوع اللام.

٣- ولا ياء، كـ:القاضي.

٤- ولا واواً، كـ:يدعو.

٥- ولا ألفاً، كـ: يخشى، لاستثقال حرف العلة.

٦- ولا تالياً لسكون، كـ:زيد، وعمرو؛ لئلا يجتمع ثلاثة سواكن: الذي قبل الآخر، والمدغم، والموقوف عليه، قيل: وألا يكون منصوباً))[3].

وكما ذكر الباحث من شروط الوقف عدم اجتماع ثلاثة سواكن؛ إلا أن ما قاله أبو حيان صار وجهاً من وجوه الوقف التي يؤخذ بها، ويشار إليه رأياً للجواز الذي بني على تبريره المذكور آنفاً.

---

١ **المقاصد الشافية**: ٥٨/٨-٥٩.

٢ أبو حيان، الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة مكتبة السعادة، القاهرة: ٣٥٤/٢.

٣ **شرح التصريح على التوضيح**: ٦٢٤/٢-٦٢٥.

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية والمعرفية مع ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، لا يسعني إلا أن أسطّر أهم النتائج والتوصيات في هذه الخاتمة، فأقول:

١- شخصية ابن الضَّائع من الشخصيات النحوية التي لاقت اهتمام الباحثين والدارسين والمؤلفين قديماً وحديثاً، فاسمه من الأسماء اللامعة في كتب اللغة والنحو والأدب والصرف، ومن خلال كتبه المطبوعة.

٢- من خلال آراء ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية تبيّن للباحث أنه كان كما وصفته المصادر والمراجع بأنه نحويّ ماهرٌ، وأن علمه بالعربية جعله يتقلد مكانة: "الأستاذ" رتبة وعلماً في زمانه، وقد صدق من وصفنه بأنه: "نحو الأندلس"، وإليه انتهت رئاسة الدرس النحوي في عهد الموحّدين.

٣- تبيّن للباحث أن ابن الضَّائع على الرغم من بعده عن العالم العربيّ كونه من أهل الأندلس ولادة ونشأة ووفاةً، ولكنه كان مطلعاً على نحو البصرة والكوفة وبغداد، فضلاً عن نحو الأندلس، فقد شرح كتاب سيبويه ورد على ابن عصفور، ووافق نحاة وخالف بعضهم، وأضاف إلى الدرس النحوي، وصحّح ونبّه وعلّل وأبدى رأيه في المسائل النحوية حتى وكأنه يعيش معهم في مكانهم وزمانهم، لم يكن متعصباً لمدرسة نحوية، وإنما يأخذ منها ويرد عليها ويعارضها ويناقشها بكل تمكن مما جعلت مذهبه مستقلاً، وهو أشبه بالمدرسة الأم التي ينتمي إليها وهي المدرسة الأندلسية، فقد خالف أبا علي الفارسيّ في مسائل في المقاصد الشافية، وانتصر لآراء شيخيه الشلوبين والأبديّ في أكثر من موضع من كتاب المقاصد الشافية، واعترض كثيرًا على ابن عصفور.

٤- تبيّن للباحث أن آراء ابن الضَّائع وصلت متأخرة للمشرق العربيّ، بدليل أنه بعد أكثر من مائة سنة في كتاب المقاصد الشافية لم نجد للمتأخرين مناقشات لآراء ابن الضَّائع سوى من ثلاثة أندلسيين واحد منهم الشاطبيّ مؤلف الكتاب والآخران ابن أبي الربيع والآبدي، وهذا يدل على أن المشرق العربي سمع متأخراً بآراء ابن الضَّائع النحوية والصرفية واللغوية.

٥- يعد كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ جمعاً متناثراً لآراء ابن الضَّائع المفقودة، أو لبعضها، فقد نقل عنه الكثير من أقواله وآراءه وتعليلاته وترجيحاته وموافقاته ومخالفاته للنحاة، ويبدو أن الشاطبيّ قد تتبع آراء ابن الضَّائع في كتبه، ونقل عنه نصوصاً، ولم يكتف الشاطبيّ بالنقل عن ابن الضَّائع؛ وإنما كان يناقش آراءه وأقواله؛ بل ويعترض عليه أحياناً، لكن للأمانة نقول إن آراء ابن الضَّائع في الجملة لاقت قبولاً حسناً لدى الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية، فأوردها تأييداً لمذهبه وقوله، وأتى بها تعزيزاً لما ذهب إليه وقرره، فابن الضَّائع يعد مصدراً ودليلاً هاماً من مصادر الشاطبيّ في المقاصد الشافية.

٦- يتفق ابن الضَّائع مع زملائه في الدراسة في كثير من القضايا النحوية واللغوية والصرفية، مثلما اتفق رأيه مع رأي ابن أبي الربيع وكلاهما من طلبة الشلوبين.

٧- أظهر الشاطبيّ في المقاصد الشافية منهجية ابن الضَّائع النحوية واللغوية والصرفية وهو يناقش الآراء موافقة أو اعتراضاً، ويوجهها التوجيه الحسن، وذلك من خلال الأصول التي ينطلق منها، كمنهجي السماع والقياس والنقل والحجة فيه، فظهر للباحث أن ابن الضَّائع متشدد في السماع ولا يعدل به إلى دليل لغوي آخر كالقياس وغيره، وإنما يكتفي به كما قال ذلك الشاطبيّ في المقاصد الشافية، وهذا لا يعني أن ابن الضَّائع لا يستخدم القياس، فقد استخدمه واستشهد به الشاطبيّ في المقاصد الشافية، وكذلك أورد الشاطبي في المقاصد الشافية تعليلات لابن الضَّائع.

٨- لابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية اجتهادات صرفية نقلها عنه الشاطبيّ، في مسائل صرفية عديدة، تتعلق ببنية الأسماء، وصياغة الأفعال، والجموع، والوقف، وغير ذلك من المسائل، استطاع ابن الضَّائع من خلال الدرس الصرفي أن يثبت رأيه وأن يتبناه الشاطبيّ نفسه في كتابه المقاصد الشافية.

التوصيات

بعد هذه الجولة العلمية من ابن الضَّائع في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ يمكن للباحث أن يخرج بتوصيات يجدها من الأهمية بمكان، وهي على ما يأتي:

أولاً: بذل مزيد من الجهود والعناية البحثية الفائقة بجهود أعلام الأمة "المغمورين"، أو "المتوسطين في الشهرة والذكر"، للتعريف بهم، وتكريمهم علمياً بمثل هذه الدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه، فهذا من حقهم علينا نحن طلبة العلم من بعدهم، وإحياء تراثهم العلمي الذي لا يقل أهمية عن تراث غيرهم من العلماء.

ثانياً: دعوة الباحثين والدارسين في النحو العربي وتاريخه وصرفه ولغته أن يفتشوا عن رؤساء الدرس النحوي في كل زمان ومكتن، ويولونهم العناية البحثية، فابن الضَّائع هو أستاذ العربية ومدرّسها ومرجعها في وقته، غإليه انتهت مشيخة الدرس النحوي، وهو يمث!ل خطًّا فاصلاً في السياسة العلمية، فهو آخر نحاة الأندلس قبل سقوط الموحّدين.

ثالثاً: يا حبذا لو تهتم الجامعات والكليات بأيام عالمية لعلماء الأمة في تواريخ وفياتهم لإحياء ذكراهم، وتعريف الجيل الناشئ بهم، وعقد الندوات والملتقيات العلمية حولهم، وتسمية الصروح العلمية والقاعات الدراسية بأسمائهم، وغير ذلك من الأفكار والمقترحات.

رابعاً: الكشف عن ابن الضَّائع في الكتب النحوية الأخرى، من خلال رسائل علمية، وأطاريح جامعية، وبحوث ترقية محكمّة لجمع تراث هذا العالم النحويّ، وعقد دراسات بينية ومقارنة مع غيره من العلماء النحاة والصرفيين، والدعوة إلى جمع ما كتب عنه مع مؤلفاته في موقع إلكتروني مثلاً، أو زاوية كتب حوله في إحدى المكتبات العامة حتى نسّهل على الباحثين والدارسين جمع مادته العلمية بيسر.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ الجزريّ (ت٦٣٠هـ)، **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر، بيروت.

٢. الإستراباذيّ، الرضيّ محمد بن الحسن السمنائيّ النجفيّ (ت٦٨٦هـ)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ-١٩٦٦م.

٣. الإستراباذيّ، الرضيّ محمد بن الحسن السمنائيّ النجفيّ (ت٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، مجموعة أساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٤. الأشْمُونيّ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعيّ (ت٩٠٠هـ)، **شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥. الأفغانيّ، سعيد، **من تاريخ النحو**، دار الفكر، د. ت.

٦. الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ (ت٥٧٧هـ)، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: الدكتور عطية عامر، المكتبة الكاثوليكية - بيروت، ١٩٦٣م.

٧. الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ (ت٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨. البدراويّ، يحيى علوان حسونة، **ابن الضَّائع الإشبيليّ وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجُمَل الزجاجيّ"**، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٦م.

٩. بديع، إيميل، **المعجم المفصّل في المذكر والمؤنث**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١٠. البعلبكيّ، منير، **معجم أعلام المورد**: موسوعة تراجم لأبرز أعلام الشرق والغرب قديماً وحديثاً، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

١١. أبو البقاء، خالد بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد البلويّ (ت بعد ٧٦٧هـ)، **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق**.

١٢. التلمسانيّ، شهاب الدين أحمد بن محمد المقريّ (ت١٠٤١هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

١٣. التلسمانيّ، محمد بن العباس البعاديّ (٨٧١هـ)، **تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال**، تحقيق: د. محمد الناصريّ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١٤. الجرجانيّ، علي بن محمد الشريف (ت٨١٦هـ)، **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

١٥. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، مصر.

١٦. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**، تحقيـق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مصر،١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

١٧. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المالكيّ (ت٦٤٦هـ)، **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٨. الحاوي، إيليا، **شرح ديوان الفرزدق**، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٩. الحريريّ، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (ت٥١٦هـ)، **درّة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٨-١٩٩٨م.

٢٠. حسّان، تمام، **الأصول، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغويّ العربيّ**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٢١. حسن، عباس،: **النحو الوافي**، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، مصر.

٢٢. حفيظة، يحياوي، **إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين**، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ٢٠١١م.

٢٣. الحمويّ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ (ت٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٢٤. الحمويّ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ (ت٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٥. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٦. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة مكتبة السعادة، القاهرة.

٢٧. ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلمانيّ اللوشيّ الأصل، الغرناطيّ الأندلسيّ (ت٧٧٦هـ)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٨. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكيّ الإربليّ (ت٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢٩. الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام التدمريّ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٠. الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء** (الجزء المفقود وهو تمام السير)، قدم له الدكتور سيد حسين العفانيّ، حققه وخرج أحاديثه: خيري سعيد، المكتبة التوفيقة، القاهرة-مصر.

٣١. ذو الرُّمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة العدويّ الربابيّ التميميّ (ت١١٧هـ)، **ديوان ذي الرمة**: شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: الدكتور عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٢. الراجحيّ، عبده، **دروس في كتب النحو**، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٧٥م.
٣٣. الرمانيّ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت٣٨٤هـ)، **الحدود في النحو**، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ ـــ ١٩٦٩م.
٣٤. الزبيديّ، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسيّ الإشبيليّ (ت٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين** (سلسلة ذخائر العرب: ٥٠)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.
٣٥. الزجّاج، أبو إسحاق (ت٣١١هـ)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣٦. الزركليّ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقيّ (ت١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م: ٣٣٣/٤، وترتيب الأعلام على الأعوام، رتبه وعلق عليه: زهير ظاظا، دار الأرقم، ٢٠٠٦م.
٣٧. الزمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٣٨. أبو زهر، محمد محمد، **الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية**، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٣٩. الزهرانيّ، سامي بن محمد بن يحيى الفقيه، **تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه: جمعاً ودراسة**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
٤٠. السامرائيّ، إبراهيم عبود، **المفيد في المدارس النحوية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٤١. السامرائيّ، فاضل صالح، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٤٢. السجلماسيّ، محمد بن أبي القاسم العيساويّ الرباطيّ (ت١٢١٤هـ)، **مبلغ الآمال لطالبي التصريف في الأفعال**، فاس، ١٣٢٨هـ.

٤٣. السجلماسيّ، محمد بن أبي القاسم العيساويّ الرباطيّ (ت١٢١٤هـ)، **مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال**، تحقيق: محمد الناصريّ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٩٤م.

٤٤. السخاويّ علم الدين (ت٦٤٣هـ)، **قضايا الخلاف النحوي في المفصل شرح المفصل**، تحقيق: د. عبد الله عبد العليم حسن السنتريس، دار الكلمة للنشر والتوزيع.

٤٥. ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحويّ (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو لابن السرّاج**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

٤٦. سفر، عبد العزيز علي، **الممنوع من الصرف في اللغة العربية**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، ٢٠٠٠م.

٤٧. السياليّ، جمعان بن بنيوس بن رجا، **اعتراضات ابن الضَّائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور**، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٨. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٩. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسيّ (ت٤٥٨هـ)، **العدد في اللغة**، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه-١٩٩٣م.

٥٠. السيرافيّ أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٥١. السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم**، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٥٢. السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان/صيدا.

٥٣. السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٥٤. الشاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٥. الشاطر أحمد، محمد، **الموجز في نشأة النحو**، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٦. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزْدي (ت٦٤٥ه)،**التوطئة**، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥٧. الشنتمريّ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم (ت٤٧٦هـ)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، تحقيق : يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٥٨. الشوكانيّ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمنيّ (ت١٢٥٠هـ)، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ه.

٥٩. الشيرازيّ، السيد علي خان المدنيّ، **الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة**، تحقيق: الدكتور السيد أبو الفضل سجادي، منشورات ذوي القربى.

٦٠. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعيّ (ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك**، ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦١. صلاح الدين، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر (ت٧٦٤هـ)، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣-١٩٧٤م.

٦٢. **صلة الصلة**، ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفيّ العاصميّ الغرناطيّ (ت٧٠٨هـ)، ضبط نصّه وعلّق عليه: جلال الأسيوطيّ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٦٣. ضيف، شوقي (ت١٤٢٦هـ)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، الطبعة السابعة، مصر، د. ت.

٦٤. الطنطاويّ، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦٥. أبو الطيب اللغويّ عبد الواحد بن علي (ت٣٥١هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه.

٦٦. عبد الجواد، نادي حسين، **القسم الثاني من شرح الجُمَل الكبير للزجاجيّ: شرح أبي الحسن علي بن محمد الإشبيليّ المعروف بابن الضَّائع -تحقيق ودراسة-"**، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٨م.

٦٧. أبو عبية، طه عبد المقصود عبد الحميد، **الحضارة الإسلامية: دراسة في تاريخ العلوم الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٦٨. العسقلانيّ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان.

٦٩. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، **شرح الجمل الزجاجيّ**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق-بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٠. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، **المقرّب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧١. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَميّ الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٧٢. العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ محب الدين (ت٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٧٣. العكيليّ، حسن منديل حسن، **دراسات نحوية**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٧٤. ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبليّ (ت١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٧٥. ابن فارس، أحمد ابن زكرياء القزوينيّ الرازيّ، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧٦. الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٧٧. الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق/بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٧٨. الفاكهيّ، عبد الله ين أحمد (ت٩٧٢هـ)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٧٩. ابن الفخّار، أبو عبد الله محمد بن علي (ت٧٥٤هـ)، **شرح الجمل**، تحقيق: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٤هـ.
٨٠. الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، **العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
٨١. ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد، اليعمريّ (ت٧٩٩هـ)، **الديباج المذهب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
٨٢. الفيروزآباديّ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨٣. الفيوميّ، أحمد بن محمد، **المصباح المنير**، تصحيح: مصطفى السقا، مطابع البابي الحلبي، مصر.
٨٤. القاضي، أبي العباس أحمد بن محمد المكناسيّ، **درة الحجال في أسماء الرجال**، ، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس.
٨٥. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، **أدب الكتّاب أو أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
٨٦. ابن القطاع، الصقليّ (ت٥١٥هـ)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٩م.
٨٧. القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.
٨٨. كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (ت١٤٠٨هـ)، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٩. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ)، **ألفية ابن مالك**، دار التعاون.
٩٠. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون.
٩١. المبارك، مازن، **العلة النحوية: نشأتها وتطورها**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م.
٩٢. المجاريّ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد الأندلسي (ت٨٦٢هـ)، **برنامج المجاري**، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٢م.
٩٣. محمود، محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٩٤. المخزوميّ، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، القاهرة-مصر، ١٩٥٨م.

٩٥. المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصريّ المالكيّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٩٦. المراكشيّ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاريّ الأوسيّ (ت٧٠٣هـ)، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٩٧. المكناسيّ، أحمد ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، دار المنصور، الرباط.

٩٨. المكناسيّ، محمد بن أحمد ابن غازي العثمانيّ (ت٩١٩هـ)، **شرح المكناسي: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسمى: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراديّ وزوائد أبي إسحاق**، دراسة وتحقيق: حسين بركات ،مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩٩. الملخ، حسن، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**: دار الشروق، عمان-الأردن، ٢٠٠٠م.

١٠٠. ابن منظور، جمال الدين أوب الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر.

١٠١. ناعيم، مليكة، **مدرسة النقد النحوي في الأندلس: بحث في الأسس النظرية**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١٠٢. النحاس، مصطفى، **من قضايا اللغة**، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤١٥ه--١٩٩٥م.

١٠٣. الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ، زين الدين المصريّ (ت٩٠٥هـ)، **شرح الأزهرية**، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
١٠٤. الوقاد، خالد زين الدين بن عبد الله الأزهريّ (٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح** (طبعة عيسى الحلبي)، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليميّ، القاهرة-مصر.
١٠٥. ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين (ت٨٤٢هـ)، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٠٦. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الورّاق البغداديّ، (ت٣٨٤هـ)، **الفهرست**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٩١م.
١٠٧. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
١٠٨. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٠٩. ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسديّ الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشريّ**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١١٠. اليمنيّ، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣هـ)، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

Ibn Al-Dhaya`S Grammatical and Morphological Personality into Al-Maqasid Al-Shafiyah

ABSTRACT

Student name: Ahmed Abdulrazzaq Abdulrahman Al-Saadi

Supervisor name: Prof. Dr. Hussein Al-Adhamat

This research was conducted to study the biography of Ibn Al-Dhaya and his position with regard to previous scholars. Nevertheless, to investigate the position of the later scholars with regard to his reviews into Al-Maqasid Al-Shafiyah book of Al-Shatiby. The thesis contains introduction, preface, three chapters and conclusion.

The introduction contains the significance, problem statement, objectives, hypothesis, literature reviews, current reviews, methodology and outlines of the thesis. Moreover, it briefly discussed the grammar issues and grammatical scholars in Andalusia. While the preface covers the biography of Ibn Al-Dhaya. This section gives details of his full name, descent, nickname, surname, birth, linguistic scholars, students, knowledge of Arabic language, books and death.

The three chapters of the thesis discussed the reviews into Al-Maqasid Al-Shafiyah book. Chapter ١ discusses the position of Ibn Al-Dhaya with regard to previous scholars. This discussion held according to grammatical school of the scholars: Al-Bassrah, Al-Kuffah, Baghdad and Andalusia. Chapter ٢ discusses the position of the later scholars with regard to his reviews. Chapter ٣ covers the scientific efforts and contributions of Ibn Al-Dhaya.

The research shows numerous results. The most significant one is that only three Andalusian scholars – Al-Shatiby which is the author of the book, Ibn Al-Rabi' and Al-Abadi – discussed the views of Ibn Al-Dhaya during the first hundred years of publishing the Al-Maqasid Al-Shafiyah book. Thus, this research revealed that the linguistics, grammatical and morphological views of Ibn Al-Dhaya reached to Arab eastern region lately